مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

2024
تقرير التجارة والتنمية

إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

استعراض عام

الأمم المتحدة

مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

2024
تقرير التجارة والتنمية

إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

استعراض عام

الأمم المتحدة
جنيف، 2024

© 2024، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخصة إقراراً من جانب الأمم المتحدة.

يُسمح بتصوير مقتطفات من هذا العمل واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور للأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/TDR/2024 (Overview)

المحتويات

تمهيد الصفحة iv
العولمة بلغت منعطفاً حاسماً الصفحة vii

الصفحة 1
وضع طبيعي جديد
يتسم بضعف الأداء في
الاقتصاد العالمي

الصفحة 9
البنية المتغيرة للتجارة
والسياسات التجارية

الصفحة 17
بزوغ اقتصاد الخدمات

الصفحة 23
الأُمَوَلة في سياق دورة
جديدة
للسلع الأساسية

الصفحة 31
بلدان جنوب الكرة
الأرضية وسعيها
للحصول على تمويل
إنمائي طويل الأجل

©2024_UNCTAD

تمهيد

إذا نظرنا إلى المتوسطات العالمية فقط، نجد أن الاقتصاد العالمي في عام 2024 قد حقق ما يسميه الخبراء "الهبوط الناعم"، حيث أمكن التحكم في التضخم دون الوقوع في حالة ركود. وهذا بحد ذاته إنجاز هام. بيد أن تقرير *التجارة والتنمية لعام 2024: إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء* يبين أن الواقع مختلف نوعاً ما. فعلى الرغم من النمو الواعد الذي تشهده بعض الاقتصادات النامية، تعكس الصورة العامة في بلدان جنوب الكرة الأرضية واقعاً مختلفاً يتسم بضعف النمو، وتعرض البلدان بشكل متزايد للصدمات العالمية، وخطر تشرذم التجارة.

ويتوقع هذا التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2,7 في المائة في 2024 و2025، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيظل للسنة الثالثة على التوالي دون نسبة 3 في المائة التي كانت سائدة قبل الجائحة. وعلى الصعيد الإقليمي، تشهد منطقة جنوب آسيا النمو الأكثر دينامية. وتسير القوى الرئيسية الثلاث للاقتصاد العالمي - الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي - في مسارات نمو متباطئة أو ضعيفة. وعلى الرغم من سياق الثورة التكنولوجية المتسارعة، لا يزال تسارع النشاط الاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال بالنسبة إلى العديد من بلدان جنوب الكرة الأرضية التي تجد نفسها محاصَرة بسبب التقاء أعباء الديون المرتفعة وتدفق رأس المال والموارد إلى الخارج وضعف الاستثمار والتقشف القسري. فهناك بلد واحد فقط من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً الذي يفي في الوقت الحاضر بالوعد الذي قطعته هذه البلدان في إطار الأهداف العالمية بتحقيق نمو سنوي بنسبة 7 في المائة.

إن العالم يشهد، من نواحٍ عديدة، تدهوراً متزايداً في "الوضع الطبيعي الجديد" الذي أعقب الأزمة المالية العالمية منذ أكثر من 15 عاماً والذي يتسم ببطء شديد في النمو. بيد أن التحولات الهامة في الجغرافيا السياسية والفكر الاقتصادي - بما في ذلك عودة السياسة الصناعية وأنماط التجارة المتعددة الأقطاب والابتكارات التكنولوجية الجديدة - تشير إلى أن العولمة نفسها تمر بمرحلة فاصلة. وما إذا كان هذا الوضع المستجد سيفرز نموذجاً عالمياً يهيئ ظروفاً أنسب للبلدان النامية ولأهداف التنمية المستدامة يظل سؤالاً مفتوحاً.

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن هذا السؤال بشكل مباشر. ويتضمن الفصلان 1 و2 تحليلنا للاتجاهات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العالمي، والتجارة الدولية، والأسواق المالية، والسلع الأساسية، وتدفقات رأس المال. وترد في الفصليْن الثالث والرابع مناقشة للمنعرج الذي تمر به العولمة في الوقت الحاضر، والذي يتجلى في الهيكل المتغير للتجارة العالمية، والابتكارات التكنولوجية، وتزايد التجارة بين بلدان الجنوب. ويطرح الفصل الخامس بعض الأفكار الملموسة من أجل نظام ضريبي دولي أكثر عدلاً وهيكل مالي عالمي يمنح البلدان النامية الحيز الذي تحتاجه في مضمار السياسة العامة للتكيف والازدهار في هذه الحقبة الجديدة.

تقرير التجارة والتنمية لعام 2024 هو دعوة للعمل، وهو يبين أنه على الرغم من التحديات العديدة التي نواجهها، هناك فرص واضحة لتحقيق نمو مستدام للفرد الواحد في العالم النامي، لا سيما في مجال الطاقات المتجددة والمعادن الحرجة، والتجارة بين بلدان الجنوب، والاستخدام الاستراتيجي للجيل الجديد من السياسات الصناعية. وهو نداء إلى صناع السياسات والأكاديميين والمجتمع المدني للانخراط في حوارات حاسمة لإيجاد حلول للحد من هشاشة الوضع الراهن وتقلباته. والأهم من ذلك أن هذا التقرير هو دليل على أن المستقبل ليس مسألة قدر محتوم، بل هو شيء نصنعه معاً. وفي ظل التحول الذي تشهده العولمة، يجب علينا أن نوجه مسارها بحذر ودراية باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

IDUMOTA
OJUEKO
ENDURANCE

العولمة بلغت منعطفاً حاسماً

يواجه الاقتصاد العالمي، الذي أضعفته الأزمات وتغير المناخ، تغيرات تكنولوجية متسارعة وبعيدة المدى في لحظة هشاشة جيوسياسية. فماذا تعني هذه القوى بالنسبة إلى التنمية؟ وكيف يمكن لاقتصادات بلدان جنوب الكرة الأرضية أن ترد الفعل على أفضل وجه؟

تتلاقى التحولات التكنولوجية والجيواقتصادية والجيوسياسية لتخلق لحظة حاسمة في عملية العولمة وتطرح بذلك تحديات كبيرة أمام البلدان النامية.

يشير تقرير التجارة والتنمية لعام 2024 إلى أن عدداً من التحولات الجارية يجرّ العولمة إلى منعطف حاسم يطرح تحديات متعددة على البلدان النامية. فالتقنيات الجديدة في مجال التحول الأخضر، والذكاء الاصطناعي، والمعلوماتية الأحيائية، والابتكار المالي تؤذن بموجة نمو قادمة في العالم. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى استخدام أوسع نطاقاً للمواد الاصطناعية وخطوط التجميع الأرخص ثمناً، ويمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في التقسيم العالمي للعمل والمنافسة في الأسواق. وبالتزامن مع ذلك، قد تؤدي التوترات الجيوسياسية التي تموج من خلال القرارات التجارية والاستثمارية إلى زيادة الاستعانة بأنماط العمل عن بعد.

ولا يشكل المنعطف بحد ذاته واقعاً جديداً. فقبل ستين عاماً، تأسس الأونكتاد خلال حقبة مماثلة من التغيرات السريعة. وشهدت العقود اللاحقة ذروة إنهاء الاستعمار، وانهيار نظام برايتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والضوابط على رأس المال، وبداية تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، ثم الفشل في هذا المسعى، وبداية ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ساهم كل عامل من هذه العوامل مساهمة حاسمة في تحديد مسارات التنمية المتاحة لاقتصادات بلدان الجنوب في سياق تطور العولمة المدفوعة بالتجارة.

الضغوط التي تشهدها آليات التمويل العالمي والتجارة والديون تقسّم العالم، وتؤكد ضرورة إيجاد مسارات إنمائية جديدة.

ويزيد المنعرج الحالي من حدة العديد من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية منذ فترة طويلة. وتعمّق الضغوط التي تشهدها آليات التمويل العالمي والتجارة والديون الانقسامات في الاقتصاد العالمي، مؤكدةً ضرورة إيجاد مسارات إنمائية تصب في تحقيق النمو العادل والمستدام، والنهوض بالتحول الأخضر، وإنشاء هيكل مالي دولي يستجيب لضرورات التنمية.

وثمة أيضاً فرص آخذة في التبلور، بما في ذلك فرص تتيح لبلدان جنوب الكرة الأرضية إعادة صياغة احتياجاتها وأولوياتها. ويتناول هذا التقرير خمسة محاور أساسية:

أ. وضع طبيعي جديد يتسم بضعف الأداء في الاقتصاد العالمي

ب. البنية المتغيرة للتجارة والسياسات التجارية

ج. بزوغ اقتصاد الخدمات؟

د. الأَمْوَلة في سياق دورة جديدة للسلع الأساسية

هـ. بلدان جنوب الكرة الأرضية وسعيها إلى الحصول على التمويل الإنمائي الطويل الأجل

1

وضع طبيعي جديد يتسم بضعف الأداء في الاقتصاد العالمي

في عام 2024، شهد العالم العديد من التطورات الاقتصادية الإيجابية. فقد واصل التضخم انخفاضه المطرد في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، على الرغم من أنه لم يتوقف تماما (الشكل 1). وأثارت الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في آب/أغسطس 2024 بعض الشواغل، ولكنها لم تتسبب بعدوى مالية على نطاق واسع، على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين. وتشهد بعض البلدان النامية، مثل رواندا وفييت نام والهند، توسعاً اقتصادياً بوتيرة متسارعة. وتسجل دول أخرى، بما في ذلك بنغلاديش وإندونيسيا وكوت ديفوار، نمواً قوياً. وانتعشت التجارة الدولية وصافي تدفقات رأس المال من أدنى مستوياتها المسجلة بعد الجائحة. وبعد عدة سنوات من التقلبات العالية، تراجعت أسعار السلع الأساسية جزئياً عن أعلى مستوياتها المسجلة في عام 2022، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة بالمعايير التاريخية.

الشكل 1

اقترن تخفيف الضغوط التضخمية بنمو باهت في الناتج العالمي

نمو الناتج العالمي والتضخم
(نسبة مئوية)

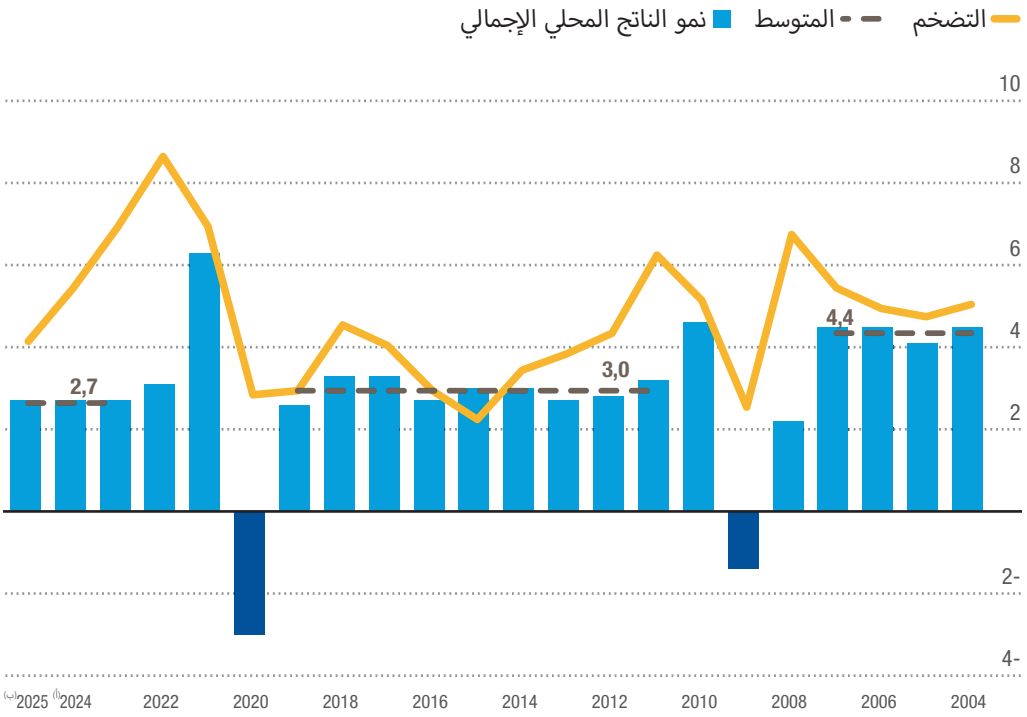

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.

ملاحظات: يستند نمو الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015 (أسعار الصرف السائدة في السوق). تشير الخطوط المتقطعة الرمادية إلى متوسط معدلات النمو السنوي للأعوام 2004-2007، و2011-2019، و2023-2025. يقابل التضخم متوسط مرجح لمعامل تعديل الناتج المحلي الإجمالي الوطني والإقليمي.

(أ) تقديرات.

(ب) إسقاطات.

غير أن هذا المشهد يحجب تحديات كبيرة. فمن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى 2,7 في المائة في 2024 و2025، مما ينبئ بركود الاقتصاد. والأهم من ذلك أن هذه التنبؤات تعكس تباطؤاً في اقتصاد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ونمواً ضعيفاً في الاتحاد الأوروبي (الشكل 2).

الشكل 2

الركود والتباطؤ يصيبان الاقتصادات الرئيسية في العالم

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، اقتصادات مختارة
(نسبة مئوية)

ألف- الصين

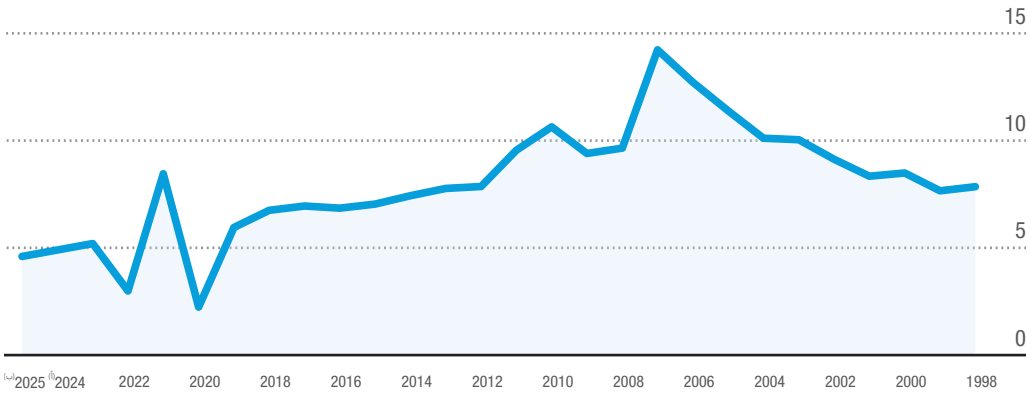

باء- الولايات المتحدة الأمريكية

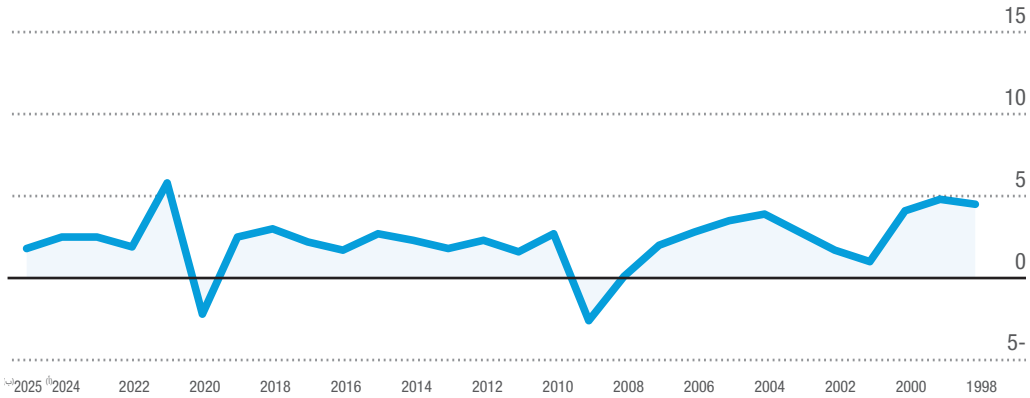

جيم- الاتحاد الأوروبي

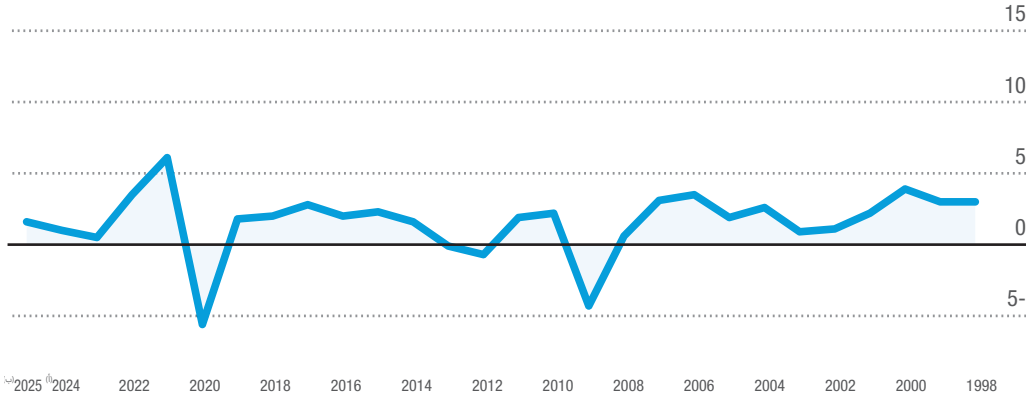

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.
ملاحظات: استناداً إلى الأسعار الثابتة لعام 2015.
(أ) تقديرات.
(ب) إسقاطات.

معدلات النمو العالمية في "الوضع الطبيعي الجديد" غير كافية لكي تتمكن البلدان النامية من التصدي للتحديات التي تواجهها.

إن الاتجاه نحو الانخفاض الذي يميز النشاط الاقتصادي العالمي يشير إلى تآكل إمكانات النمو خلال سنوات الأزمات وارتفاع أسعار الفائدة. وهذه الخسارة كبيرة بشكل خاص بالنسبة إلى بلدان جنوب الكرة الأرضية. ففي حين توسعت اقتصادات البلدان النامية في المتوسط بنسبة 6,6 في المائة في الفترة 2003-2013، بلغ متوسط النمو 4,1 في المائة فقط في الفترة 2014-2024. وباستثناء الصين، نمت اقتصادات بلدان جنوب الكرة الأرضية بمعدل 2,8 في المائة سنوياً في المتوسط خلال العقد الماضي.

ويعني هذا المسار أن "الوضع الطبيعي الجديد" أخذ يستقر عند معدلات غير كافية حتى تتمكن البلدان النامية من التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية والبيئية التي تواجهها (الشكل 3).

الشكل 3

الأزمات قوّضت إمكانات النمو في جميع أنحاء بلدان جنوب الكرة الأرضية

المساهمة في النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الكرة الأرضية، اقتصادات ومجموعات مختارة
(نسبة مئوية)

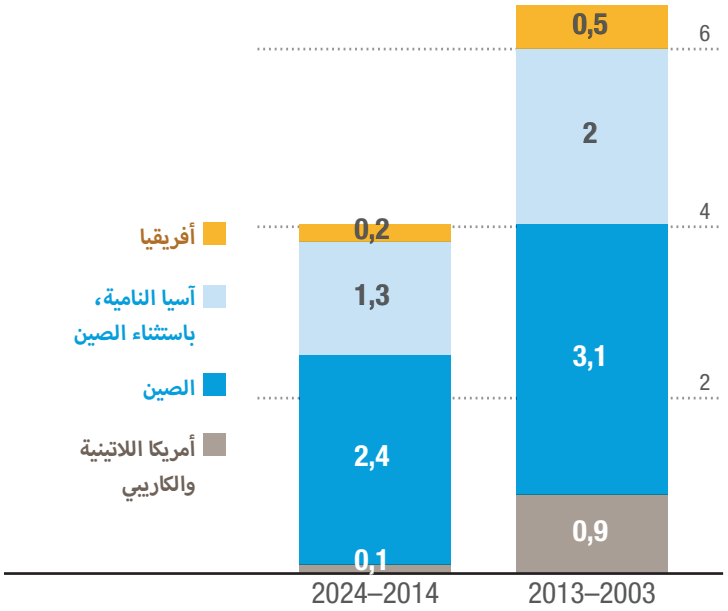

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.

ملاحظات: تعكس البيانات متوسط معدلات النمو السنوي للفترتين المشمولتين بالتحليل. تدخل بلدان جنوب الكرة الأرضية ضمن مجموعة تصنيف الأونكتاد للاقتصادات النامية.

تبعث الظروف العالمية السائدة على القلق بشكل خاص من حيث ديناميات الدين في بلدان جنوب الكرة الأرضية. ويقلل تظافر ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة وانخفاض قيمة العملات في البلدان النامية من القدرة على تنفيذ سياسات مرنة، ويرفع تكلفة خدمة الديون بالعملات الأجنبية. هذه العوامل تزيد من الضغوط المالية وتهدد الاستقرار المالي (الشكل 4).

الشكل 4

زيادات كبيرة في مستويات الدين العام في أعقاب صدمة كوفيد-19

السلطات الحكومية العامة، إجمالي الدين العام
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

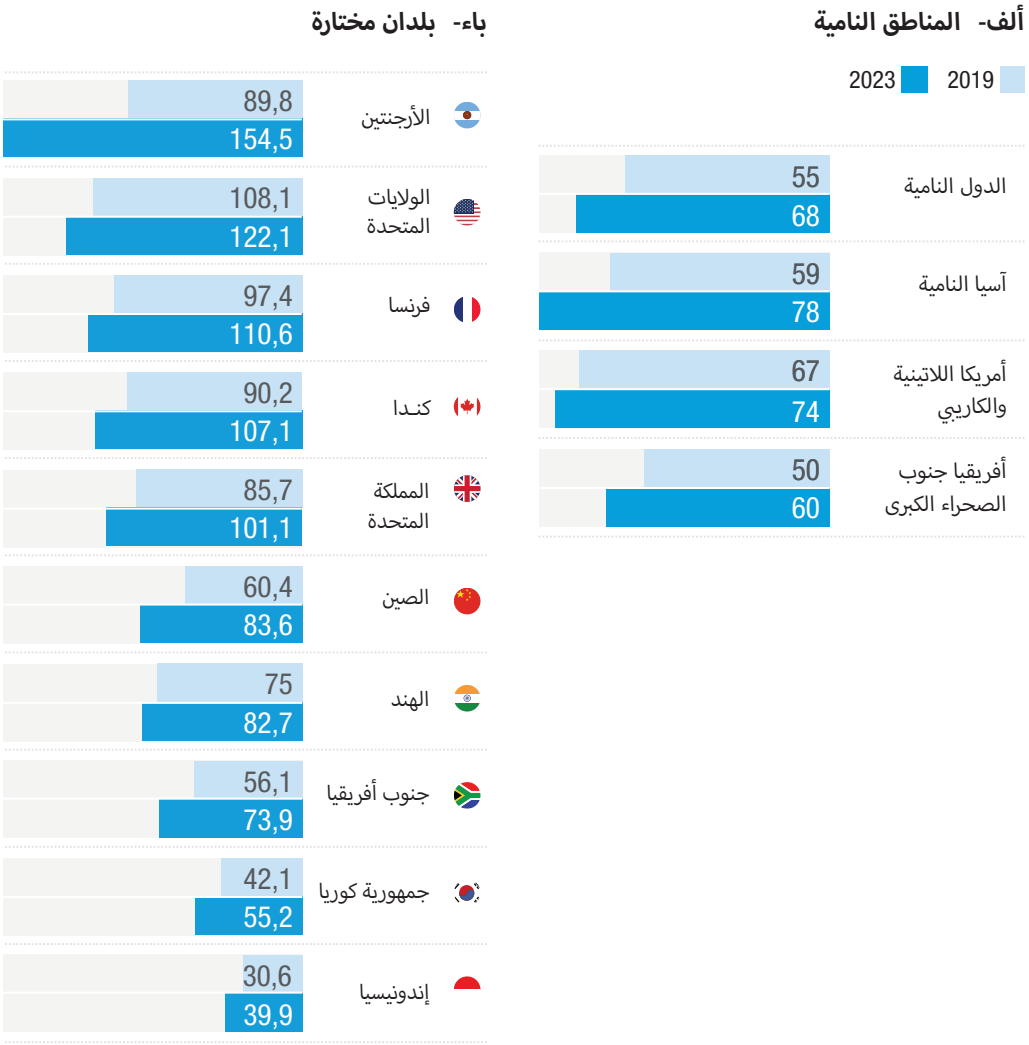

المصدر: صندوق النقد الدولي (2024) آفاق الاقتصاد العالمي. نيسان/أبريل.

ملاحظات: كوفيد19-، مرض فيروس كورونا. يشير مصطلح "السلطات الحكومية العامة" إلى الحكومة المركزية وحكومات الولايات، وصناديق الضمان الاجتماعي التي تديرها هذه الهيئات. تقديرات للعام 2023.

مما يبعث على القلق أيضاً هي الكيفية التي أسهم بها ارتفاع نسب الدين العام في العديد من الاقتصادات في زيادة خطر العودة إلى التقشف.

ومما يبعث على القلق أيضاً، ارتفاع نسب الدين العام في العديد من الاقتصادات - وهي سمة مميزة للمعيار الجديد بعد الجائحة - والكيفية التي يسهم بها هذا الارتفاع في زيادة خطر العودة إلى التقشف كمبدأ من المبادئ التوجيهية في السياسة العامة. في العالم النامي. ففي العالم النامي، قفزت مستويات الدين العام بنسبة 15 نقطة مئوية في أربع سنوات. وتنفق العديد من الاقتصادات النامية حصة متزايدة من إيرادات التصدير على خدمة الديون، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاح هيكل الدين الدولي.

أبعاد الاقتصاد الكلي لاستياء المستهلكين

يُعزى الارتفاع الحاد في التضخم في فترة ما بعد الجائحة إلى حد بعيد إلى مشكلة في جانب العرض نجمت عن الاختناقات في سلاسل القيمة العالمية وعن الاحتكار في بعض القطاعات.

يُعزى الارتفاع الحاد في التضخم في فترة ما بعد الجائحة إلى حد بعيد إلى مشكلة في جانب العرض، نجمت عن الاختناقات في سلاسل القيمة العالمية وتركّز مفرط للقوة السوقية في بعض القطاعات، لا سيما السلع الأساسية الزراعية والطاقية. وقد أدى الاعتماد المفرط فيما بعد على تدابير التشدد النقدي كأداة رئيسية للسياسة العامة من أجل خفض التضخم إلى المعدلات المستهدفة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، إلى مصاعب لا مبرر لها على الصعيدين المحلي والدولي.

ونتيجة لذلك، تخللت فترة التعافي التي أعقبت جائحة كوفيد-19 حالة من الاستياء الواسع النطاق. فقد أدى ارتفاع أسعار الاستهلاك وتكاليف الائتمان إلى تآكل الدخل المتاح للأسر المعيشية، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في العديد من البلدان (الشكل 5). ويساهم فقدان الوظائف المجزية في قطاع الصناعات التحويلية ووجود تصور بأن هذه الوظائف ستظل مفقودة في المستقبل (الشكل 6) في تغذية الشعور بأن الوضع الاقتصادي غير مستقر. فهذا يغذي، في العديد من الاقتصادات المتقدمة، الهشاشة داخلياً ويسهم في مخاطر التشرذم على الصعيد الدولي.

الشكل 5

أدى ارتفاع الأسعار الاستهلاكية إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية في كل من البلدان المتقدمة والنامية

مؤشر أسعار الاستهلاك (2015=100)

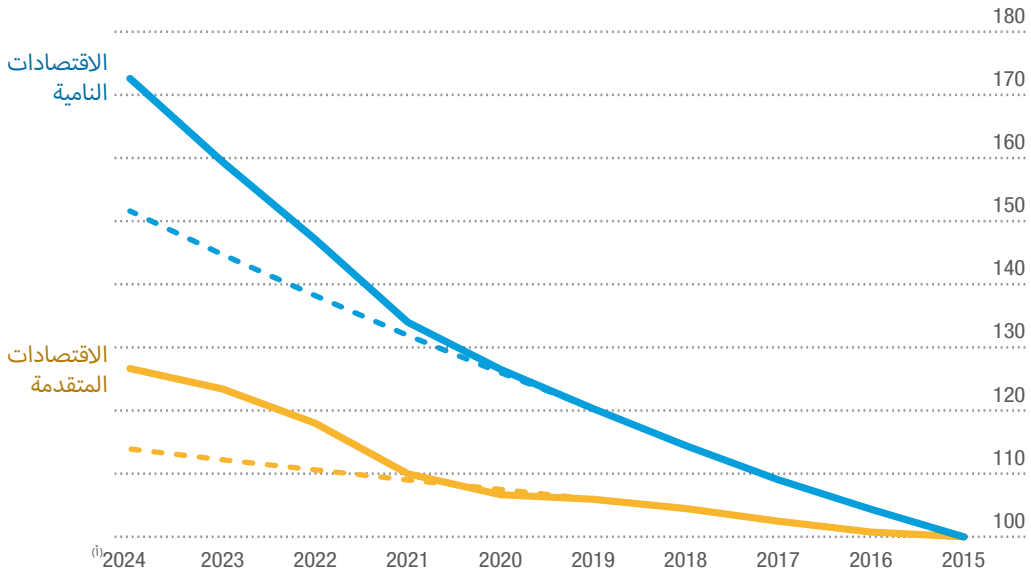

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى صندوق النقد الدولي (2024). آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل.

ملاحظة: تقابل الخطوط المتقطعة تقديرات تستند إلى الاتجاهات السائدة قبل الجائحة (2015-2019). يتم حساب المجاميع بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية باستخدام متوسطات هندسية.

(أ) تقديرات.

تقدم السياسات الصناعية والتجارية الجديدة رداً سياسياً على حالة الاستياء العام من عواقب العولمة.

أصبحت التوترات التجارية والسياسة الحمائية والاستعانة بأنماط العمل عن بعد وتدابير تأمين سلاسل الإمداد هي السمات المميزة للتجارة الدولية خلال العقد الماضي. وتنبع هذه التدابير جزئياً من المنافسة والخلافات بين القوى الاقتصادية الرائدة. بيد أن السياسات الصناعية والتجارية الجديدة تقدم أيضاً رداً سياسياً على حالة الاستياء العام من عواقب العولمة.

الشكل 6

في الماضي، كانت الفرصة متاحة لكي يستفيد العمال في البلدان المتقدمة من وظائف مستقرة لفترة طويلة، ولكن لم يعد الكثيرون منهم يجدون هذه الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية

حصة الصناعات التحويلية من إجمالي العمالة، بلدان متقدمة مختارة
(نسبة مئوية)

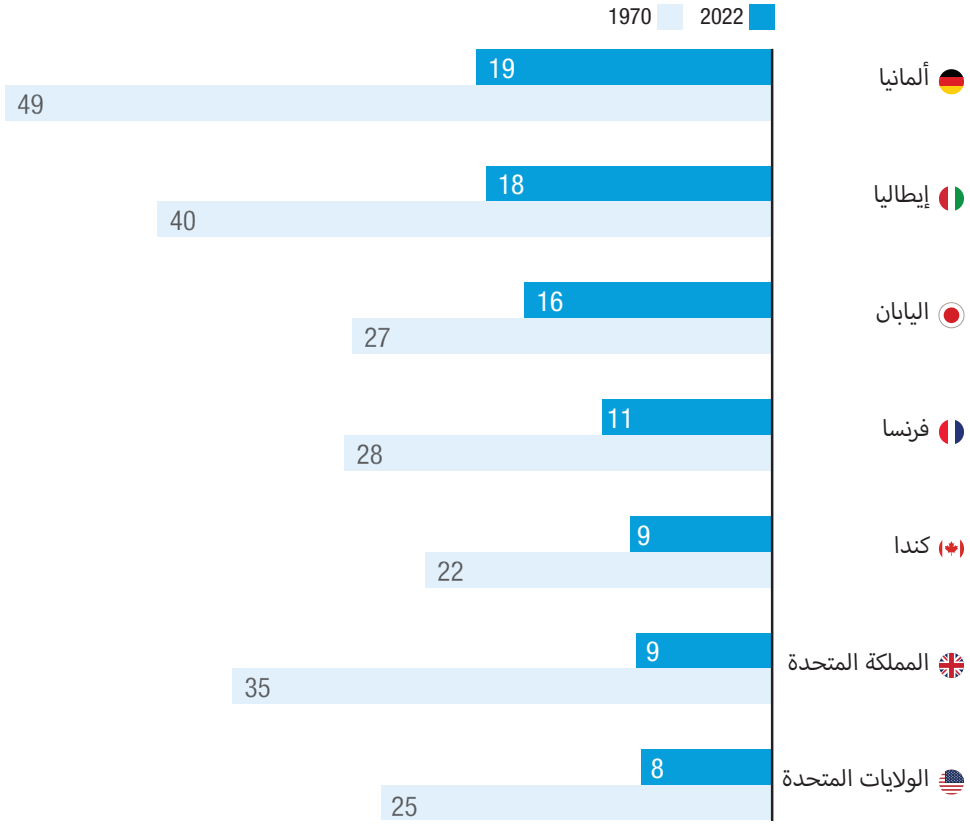

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمالة.

وعلى الرغم من أن السياسة الصناعية عادت لتبرز من جديد على جدول أعمال الاقتصادات المتقدمة، فإنها لا تشكل الأداة المفضلة للسياسات العامة المتبعة في الاقتصادات النامية، لأنه يُفترض أن المخاطر تفوق الفوائد عندما لا يتوفر لدى البلد الإطار المؤسسي المناسب. ومع ذلك، تشير التجارب الناجحة في مجال التنمية إلى أنه على الرغم من أن السياسات الصناعية تنطوي حتماً على مخاطر، فإنها تفضي أيضاً إلى تحسين هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية.

يجب أن تعالج السياسات الصناعية الحديثة العوامل البيئية والديمغرافية والمالية والتكنولوجية التي تحدد ملامح النمو والتجارة.

وفي السياق الحالي، يجب أن تتكيف السياسات الصناعية الجديدة مع القيود الخارجية، وأن تتسع لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الخدمات. وعلى الصعيد الدولي، يتطلب هذا الأمر تنسيقاً أكبر للسياسات، بما يشمل السياسات المتعلقة بالمناخ. فمن شأن تخفيف المخاطر المناخية، من بين عدد من النتائج الإيجابية الأخرى، أن يقلل من الضغوط التضخمية الناجمة عن الظروف المناخية القاسية وتكاليف التخفيف من آثار تغير المناخ. ومع ذلك، فقد أزاحت اعتبارات الجغرافيا السياسية الشواغل البيئية والسياسات الاقتصادية التقدمية من قائمة أولويات العديد من الحكومات. وفي هذا السياق، تتسم المؤسسات المتعددة الأطراف بأهمية أساسية من أجل تنسيق أفضل للسياسات بين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

التوجهات الرئيسية في مجال السياسة العامة

يطرح الأداء الاقتصادي العالمي في عام 2024 عموماً ثلاث أولويات رئيسية للسياسة العامة:

- **عكس اتجاهات تزايد أوجه عدم المساواة في الدخل، وركود الأجور الحقيقية، ونمو البطالة في الاقتصادات النامية.** هذا يتطلب سياسات فعالة تحقق التنويع الهيكلي، والنهوض بقدرات الدولة وتوجيهها، والتزامات ملموسة بتوفير الحماية الاجتماعية، واستراتيجيات لتحقيق النمو الشامل.
- **تهدد المواقف المؤيدة لسياسة التشدد النقدي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، بزيادة تغذية موجة الاستياء، سواء في الداخل أو في الخارج.** في هذه اللحظة التي تشهد فيها الاقتصادات مستويات مديونية غير مستقرة، طرح الأونكتاد مقترحات يمكن أن تفضي إلى تحول حقيقي الهدف منها المساعدة في خفض تكاليف التمويل وتقليل مواطن الضعف المتعلقة بالديون السيادية في البلدان النامية.
- **وبالنسبة إلى المستقبل، إن الأخذ بنهج متدرج في التعامل مع التضخم وتوسيع نطاق مجموعة أدوات السياسة العامة لتحقيق الاستقرار في الأسعار من شأنهما أن يتيحا مهلة إضافية يمكن فيها لنمو الطلب أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار.** وإن ما ينتج عن ذلك من زيادة في القدرة الإنتاجية في قطاع السلع سيساعد، بدوره، على تخفيف الضغوط التضخمية في المدى المتوسط.

المسارات نحو استراتيجيات التنمية الجديدة

تتزامن تتزامن ديناميات النمو الحالية مع التغير التكنولوجي المتسارع، مما يشير إلى احتمال الانتقال إلى مرحلة تتسم بموجة نمو عالمي جديدة. ومن المرجح أن يحدد هذا الوضع ملامح مسار التنمية في العديد من الاقتصادات في المدى الطويل. ويجب أن تراعي الاستراتيجيات التي توضع للاستجابة لهذه التغيرات مجموعات العوامل الثلاث التالية.

أولاً، إن أي موجة نمو جديدة تؤدي دائماً تقريباً إلى زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية، وهذا أمر إيجابي. وتتجلى هذه الإمكانية بالفعل في ارتفاع الطلب على المعادن الحرجة والمواد النادرة الناتج عن التحول إلى السيارات الكهربائية.

ثانياً، أدى ارتفاع الإنتاجية في القطاعات الجديدة في الماضي إلى ارتفاع الأجور في الاقتصادات المتقدمة ودفع القطاعات الأقل إنتاجية إلى الخارج سعياً إلى تقليل تكاليف الأجور. ولكن إذا نظرنا إلى المستقبل، نجد أنه من غير المرجح أن يكون انخفاض كلفة العمالة هو المعيار الرئيسي للاستثمار الأجنبي. فقد تؤدي التقنيات الجديدة إلى اضطرابات في الأسواق الحالية، مما يؤثر على التدفقات التجارية والاستقرار الاقتصادي. ثم إن الاعتماد على المعادن الحرجة والمواد النادرة من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم هذه المخاطر.

ثالثاً، يمكن أن تتسبب التقلبات في الطلب والمشاكل المرتبطة بسلاسل الإمداد والجغرافيا السياسية في تقلبات كبيرة في أسعار تقنيات الطاقة الجديدة ووسائط النقل. فمع تطور التكنولوجيا، يمكن أن تؤثر التغيرات في ديناميات القوة العالمية والموازين التجارية على العلاقات التجارية.

وستشكل الاتفاقات والآليات الدولية أدوات مهمة لمواجهة التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحول في مجال الطاقة. إن تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام مع الالتزام ببلوغ الأهداف الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يتطلب التخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري، على الرغم من أن ربحية هذا القطاع العالية والاستمرار في دعمه يعرضان التحول الأخضر للخطر.

لذلك من الأهمية بمكان الأخذ بنهج استراتيجي إزاء السياسات الصناعية الحديثة من أجل إيجاد نموذج إنمائي يراعي المناخ. وبالنظر إلى الديناميات الحالية في التجارة العالمية والاستثمار والتكنولوجيا، ينبغي أن يتجاوز هذا النهج التصنيع في حد ذاته وأن يأخذ بعين الاعتبار أوجه التفاعل المتزايد الأهمية بين العوامل البيئية والديمغرافية والمالية والتكنولوجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتجارة وسلاسل الإمداد العالمية.

تتزامن ديناميات النمو الحالي مع تسارع التطور التكنولوجي، مما يشير إلى احتمال الانتقال إلى مرحلة تتسم بموجة نمو عالمية جديدة.

السياسة الصناعية ضرورية لأن الأسواق وحدها لا يمكن أن تحقق التغيير.

2

البنية المتغيرة للتجارة والسياسات التجارية

تشهد التجارة العالمية تحولاً مطرداً بسبب الأولويات المحلية والالتزامات المناخية والسياسات الصناعية المتطورة. فبعد الركود المسجل في عام 2023، من المتوقع أن تنتعش التجارة الدولية في السلع والخدمات في نهاية المطاف بنحو 2 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2024.

ويستند هذا الانتعاش بشكل رئيسي إلى انتعاش تجارة السلع، التي تمثل 75 في المائة من إجمالي التدفقات التجارية في المجمل. ومع ذلك، تظل التجارة في الخدمات أكثر ديناميكية من التجارة في السلع وتواصل نموها القوي بنسبة 5 في المائة (الشكل 7). فقد نما قطاع النقل وقطاع السفر بمعدلات من رقميْن خلال الربع الأول من عام 2024، في حين سجلت الخدمات التجارية الأخرى نمواً بنحو 5 في المائة.

الشكل 7

ما فتئت التجارة في الخدمات تسجل نمواً ديناميكياً أكبر بالمقارنة مع التجارة السلعية العالمية

التجارة العالمية في السلع والخدمات على مدى ثلاثة أشهر، الربع الأول من عام 2015 - الربع الرابع من عام 2024
(الربع الأول من عام 2015 = 100)

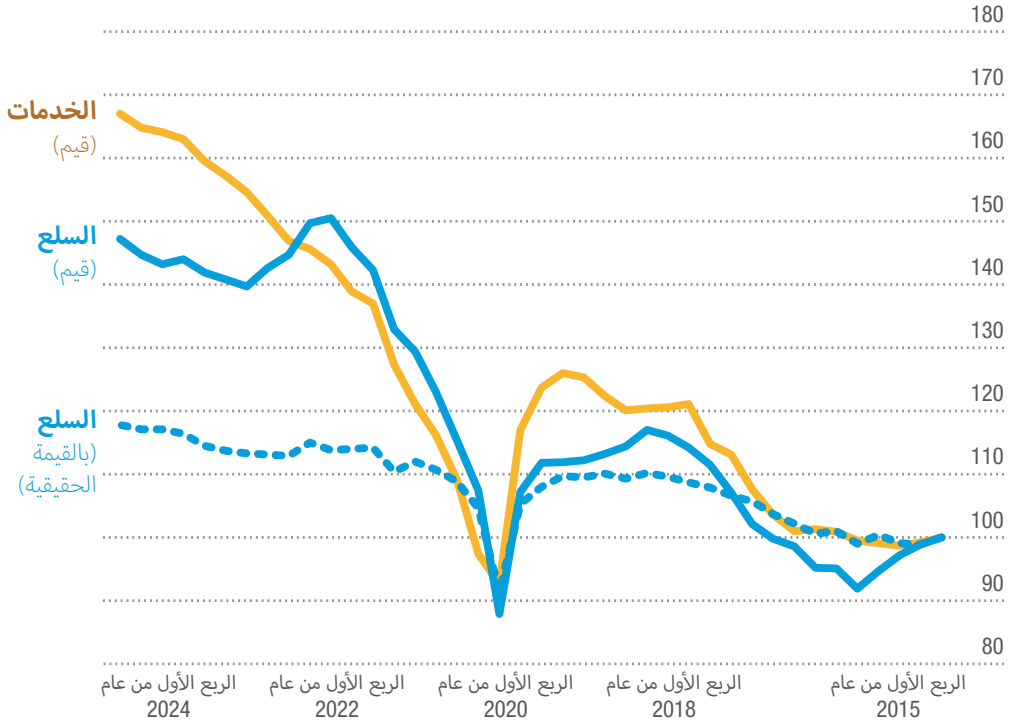

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.
ملاحظات: قُوِّمت جميع سلاسل البيانات من أجل مراعاة الفروق الموسمية. تقديرات من قاعدة الأونكتاد للتنبؤات الآنية بالنسبة إلى الربع الثاني إلى الربع الرابع من عام 2024.

بيد أنه من المتوقع أن تشهد التجارة العالمية بشكل عام تباطؤاً في نهاية عام 2024. ومن المتوقع أن تؤثر القيود المفروضة على التجارة والاستراتيجيات الصناعية التي تركز على السوق الداخلية، لا سيما في الاقتصادات الكبرى، على التجارة في السلع الوسيطة والنهائية. وتؤدي العوامل الهيكلية أيضاً دوراً في تباطؤ التجارة ويمكن فهمها فهماً أفضل في السياق الأوسع.

تباطؤ التجارة على نطاق العالم

بشكل عام، على الرغم من أن التجارة العالمية ما فتئت تزداد بالقيمة المطلقة، فإن نموها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد شهد ركوداً منذ الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. وفي الفترة من عام 1995 إلى عام 2007، فاقت وتيرة توسع التجارة مرتين وتيرة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن حصة التجارة العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ذروتها عند 25 في المائة في عام 2008، ثم ظلت راكدة أو انخفضت منذ ذلك الحين. ويعكس هذا التباطؤ كلاً من تأثير الأزمة المالية والتشرذم الاقتصادي الأوسع نطاقاً.

أدى تضافر الديناميات العالمية المتغيرة مع الاضطرابات التجارية إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وقد أدت الديناميات العالمية المتغيرة إلى جانب الاضطرابات التي شهدتها التجارة في عامي 2020 و2021 إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي يعتمد الكثير منها اعتماداً كبيراً على التجارة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. ويواجه العديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية آثار "العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في التصدير". ففي العديد من الاقتصادات العالقة في مرحلة انتقال متعثرة إلى القطاعات غير الاستخراجية، يحدّ تراجع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية وتزايد أنماط الاقتصاد غير النظامي من نطاق التحول الهيكلي (الشكلان 9 و10).

وهناك عوامل أخرى تلعب دوراً أيضاً، كما يتضح من التحول في التجارة الدولية في عام 2023. ففي حين استقرت التجارة العالمية تدريجياً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي (الشكل 8)، في عام 2023، في تطور غير مسبوق، انكمشت تجارة البضائع بينما توسع النشاط الاقتصادي العالمي. صحيح أن حالات الانكماش التجاري نادرة ولكنها ليست ظاهرة غريبة. فخلال أكثر من أربعة عقود، انكمشت التجارة العالمية مرتين فقط، في عامي 2009 و2020. ولكن في كلتا الحالتين، انكمش الناتج الإجمالي العالمي بالتوازي مع ذلك.

الشكل 8

شهدت موجة النمو الخامسة ارتفاعاً سريعاً في الصادرات، ولكن التجارة العالمية ظلت مستقرة

التجارة العالمية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي
(نسبة مئوية)

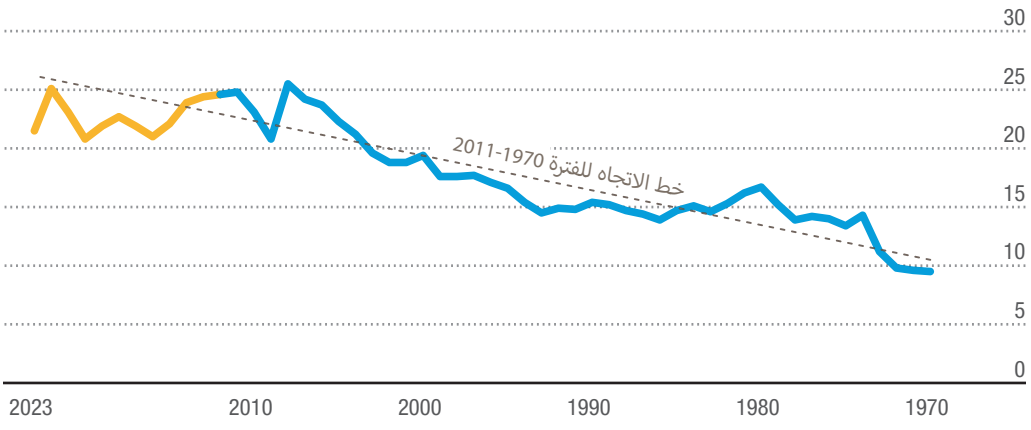

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

استراتيجيات التنمية التي ترمي إلى تحقيق التنويع الهيكلي ينبغي أن تستهدف الصناعات التحويلية والخدمات، بما في ذلك الصناعات والخدمات غير القابلة للتداول.

وفي المقابل، شهدت التجارة السلعية العالمية في عام 2023 تباطؤاً هيكلياً في حين نمت التجارة في الخدمات بنسبة 5 في المائة بالقيمة الحقيقية، مما يدل على الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية في الخدمات. فقد بلغت حصة الخدمات في التجارة العالمية ما يقرب من 25 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن يتواصل هذا النمو، وهو ما يعطي توقعات بأن الخدمات الدولية سوف تصبح محركاً جديداً للنمو.

بيد أن هذه الآمال سابقة لأوانها، لأنه من غير المرجح أن تصبح التجارة في الخدمات وحدها الرافعة الرئيسية الجديدة للتنمية. وفي الوقت نفسه، هناك وعي متزايد بأن تعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل عالية الجودة في القطاعات القادرة على استيعاب العمالة يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات من أجل التنويع الهيكلي. هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تستهدف الصناعات التحويلية والخدمات، بما في ذلك منتجات الصناعة والخدمات التي لا يتم تداولها دولياً.

الشكل 9

على مدى العقدين الماضيين، سجلت العمالة في حالات كثيرة انخفاضاً في قطاع الصناعات التحويلية في البلدان النامية

حصة قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي العمالة، بلدان نامية مختارة
(نسبة مئوية)

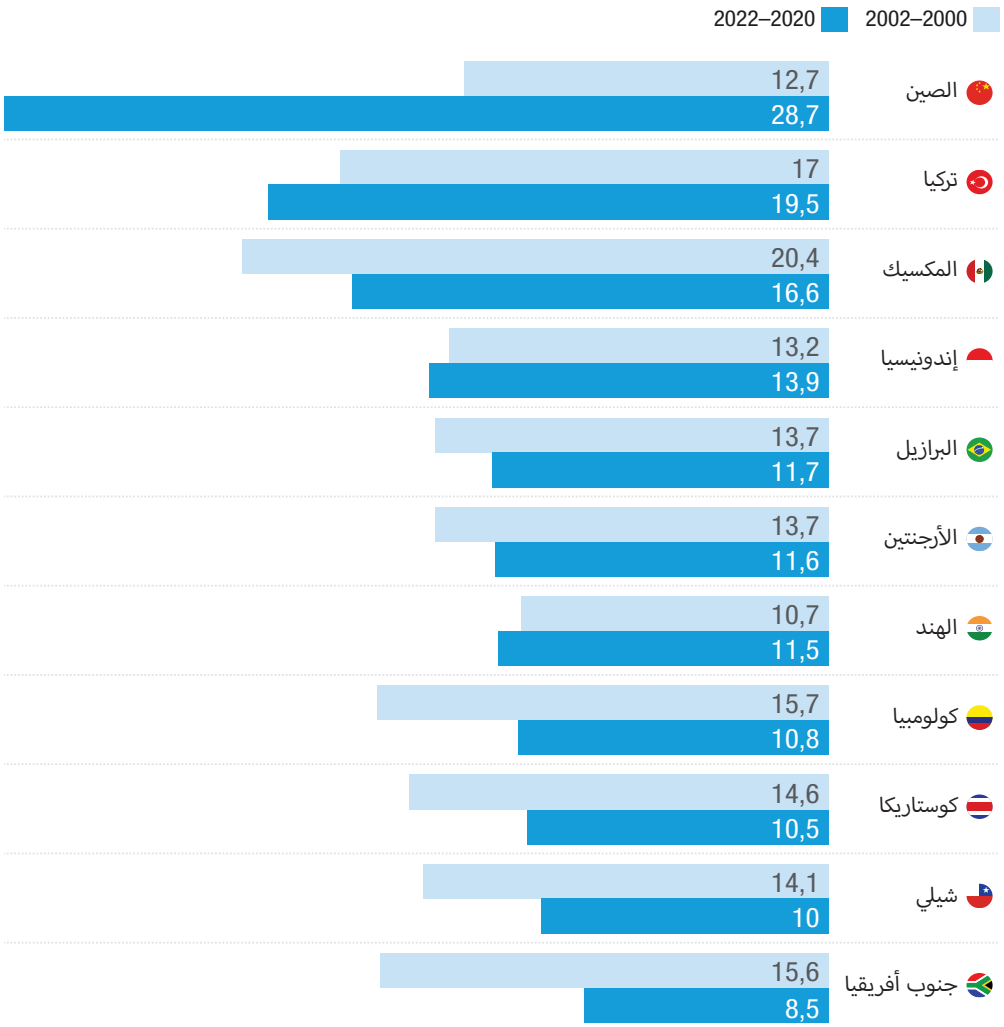

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 10

أدى تعثر التحول الهيكلي إلى زيادة الطابع غير الرسمي وإلى إضعاف القدرة الإنتاجية

مؤشر القدرة الإنتاجية، مجموعات بلدان مختارة

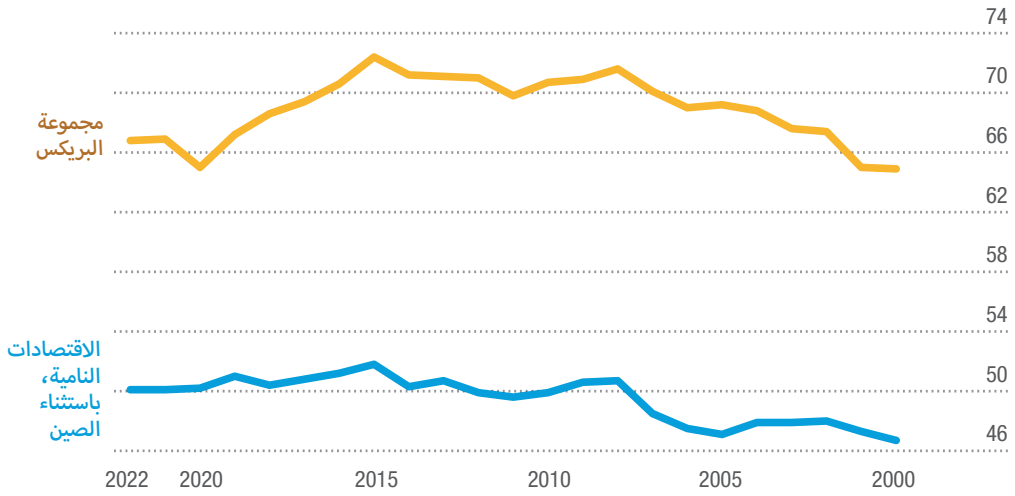

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظات: مجموعة البريكس، البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. التغييرات الهيكلية في بلدان مختارة. يشير التغيير الهيكلي إلى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية العالية الإنتاجية. ويتجلى هذا التحول حالياً في مدى تطور الصادرات وتنوعها، وكثافة رأس المال الثابت، ووزن الصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. تشير الأرقام الأعلى إلى مستوى تطور تنمية أكبر في الاقتصاد.

بالنسبة إلى المستقبل، من غير المرجح أن يحدث انتعاش قوي في التجارة العالمية

إن تباطؤ التجارة السلعية العالمية على المدى الطويل، إلى جانب التقدم التكنولوجي، يدفع إلى إعادة تقييم مسارات التنمية التقليدية. إذ إن نموذج نمو الصادرات المعتمدة على الصناعات التحويلية لخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية ودفع عجلة التحول الاقتصادي يبدو أكثر فأكثر أنه محدود الفعالية في بعض الاقتصادات النامية.

فالمشهد المتغير يؤكد الحاجة إلى الأخذ بنهج أوسع نطاقاً في استراتيجيات التنمية. وينبغي أن يعيد صنّاع القرار النظر في المكونات الرئيسية للتكيف مع الشكل الجديد للتجارة العالمية وتأثير التكنولوجيات الجديدة. ثم إن المنعطف في التجارة العالمية يزيد أيضاً من المخاطر الجيوسياسية في الوقت الذي تتحرك فيه البلدان في بيئة دولية أكثر غموضاً وتنافسية.

نموذج نمو الصادرات المعتمدة على الصناعات التحويلية لخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية ودفع عجلة التحول الاقتصادي يبدو أكثر فأكثر أنه محدود الفعالية في بعض الاقتصادات النامية.

التوجهات الرئيسية في مجال السياسة العامة

- **التصدي للتحديات التي يطرحها النظام التجاري المتسم بالتشرذم** يتطلب تدابير منسقة في مجال السياسة العامة على المستويين الوطني والدولي.
- **ينبغي أن تبحث البلدان النامية السبل المتاحة لها في مجال السياسة العامة لتعزيز صناعاتها المحلية والحد من ضعفها أمام الصدمات الاقتصادية العالمية.** إذ يمكن أن يساعد النهوض بالتصنيع والاستثمار في الطاقة المتجددة في الحد من الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري المستوردة وتحقيق الاستدامة المالية. ويجب دعم هذه السياسات باتفاقيات دولية تمنع النزاعات التجارية وتضمن الوصول إلى الأسواق العالمية والتمويل.
- **يمكن أن توفر ديناميات التجارة العالمية فرصاً للبلدان النامية لكي تتفاوض على ترتيبات تجارية وتمويلية مواتية.** فقد زادت التجارة فيما بين بلدان الجنوب (التجارة بين البلدان النامية) بأكثر من الضعف في الفترة من 2007 إلى 2023 (الشكل 11). ويتيح هذا المسار فرصاً للبلدان النامية لكي تقلّل اعتمادها على الشركاء التجاريين التقليديين وتعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

توفر ديناميات التجارة العالمية فرصاً للبلدان النامية لكي تتفاوض على ترتيبات تجارية وتمويلية مواتية.

ومع ذلك، إن التحول نحو تعزيز البناء الإقليمي والتركيز على تأمين المصالح الوطنية يشكل أيضاً مخاطر على الاقتصادات النامية، لا سيما تلك التي تعتمد على الوصول إلى الأسواق العالمية لترويج صادراتها. ويمكن أن يؤدي تصاعد السياسات الحمائية في الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب احتمال نشوب نزاعات تجارية واضطرابات في سلاسل الإمداد، إلى تقويض الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التصنيع وتنويع اقتصاداتها والحفاظ على الاستدامة المالية.

يشكل تصاعد السياسات الحمائية وتأمين التجارة مخاطر على الاقتصادات النامية التي تعتمد على الوصول إلى الأسواق العالمية.

وسيتعين على المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، أن تؤدي دوراً رئيسياً في إدارة المخاطر التي ينطوي عليها تشرذم التجارة والتحقق من أن آراء البلدان النامية مسموعة في تحديد ملامح مستقبل النظام التجاري العالمي. وستكون الجهود المبذولة لإصلاح قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات التي تمنحها الحكومات لقطاع الصناعة والحواجز التجارية، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى دعم التجارة بين بلدان الجنوب، حاسمة في التخفيف من الآثار السلبية. وإذا أحسنت الاقتصادات النامية استغلال الشراكات التجارية الإقليمية ونفذت سياسات صناعية استراتيجية، يمكنها أن تتغلب على المخاطر وأن تبني اقتصادات أكثر قدرة على الصمود وتنوعاً.

الشكل 11

زادت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بأكثر من الضعف في الفترة من 2007 إلى 2023

التجارة السلعية في بلدان جنوب الكرة الأرضية، حسب المنطقة

(تريليونات من دولارات الولايات المتحدة)

ألف- التجارة بين الجنوب والجنوب

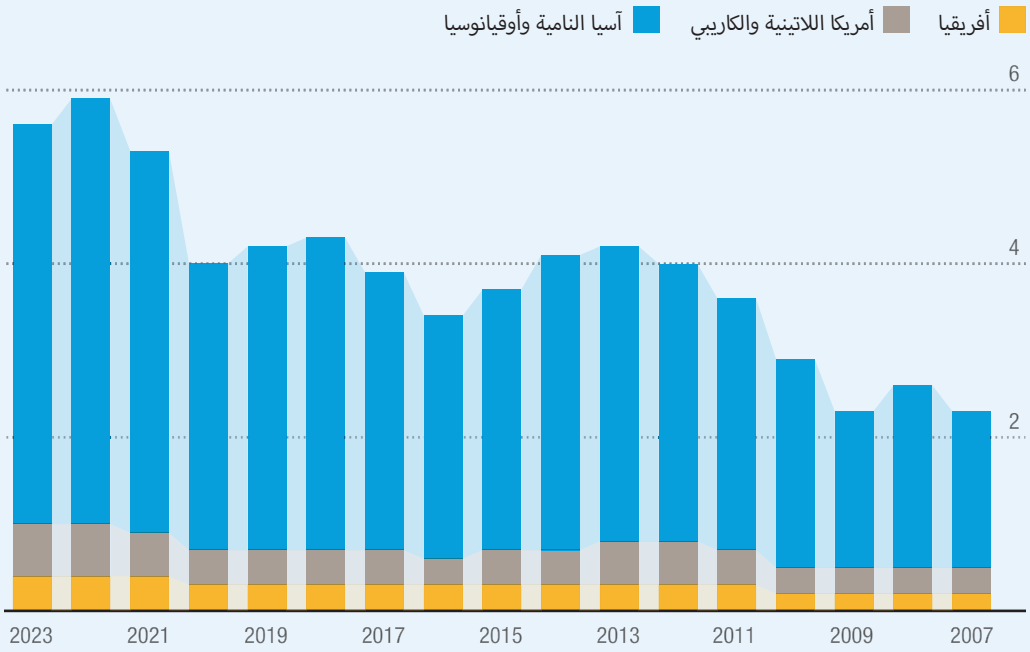

باء- التجارة فيما بين بلدان الجنوب، باستثناء الصين

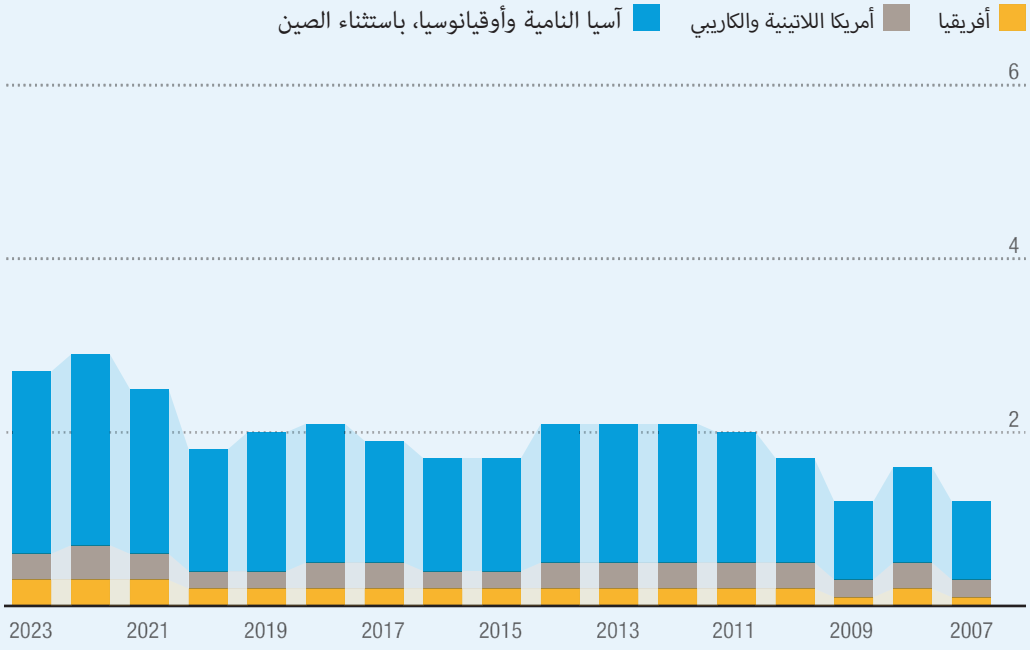

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: تجارة السلع معروضة كمتوسط الصادرات والواردات في المنطقة.

©Shutterstock_ gyn9037

3

بزوغ اقتصاد الخدمات

في حين لا يزال قطاع الصناعات التحويلية يمثل ركيزة مهمة من ركائز كل اقتصاد، فإن فعاليته كاستراتيجية نمو للبلدان النامية أخذت تتضاءل (الشكل 12). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الميزة النسبية للعمالة الأرخص والأقل مهارة لم تعد تتماشى مع سياق جديد تعتمد فيه الصناعات التحويلية الحديثة على الإنتاج الكثيف المهارات ورأس المال. بالإضافة إلى ذلك، أصبح التصنيع محل تدقيق متزايد بسبب بصمته البيئية الكبيرة ومساهمته في تغير المناخ.

الشكل 12

نمو الصادرات المعتمدة على الصناعات التحويلية آخذ في الانخفاض بينما يسجل نمو الصادرات المعتمدة على الخدمات انتعاشاً

حصة البلدان التي تشهد نمواً في الصادرات المعتمدة على الصناعات التحويلية و/أو الخدمات
فئات دخل مختارة
(نسبة مئوية)

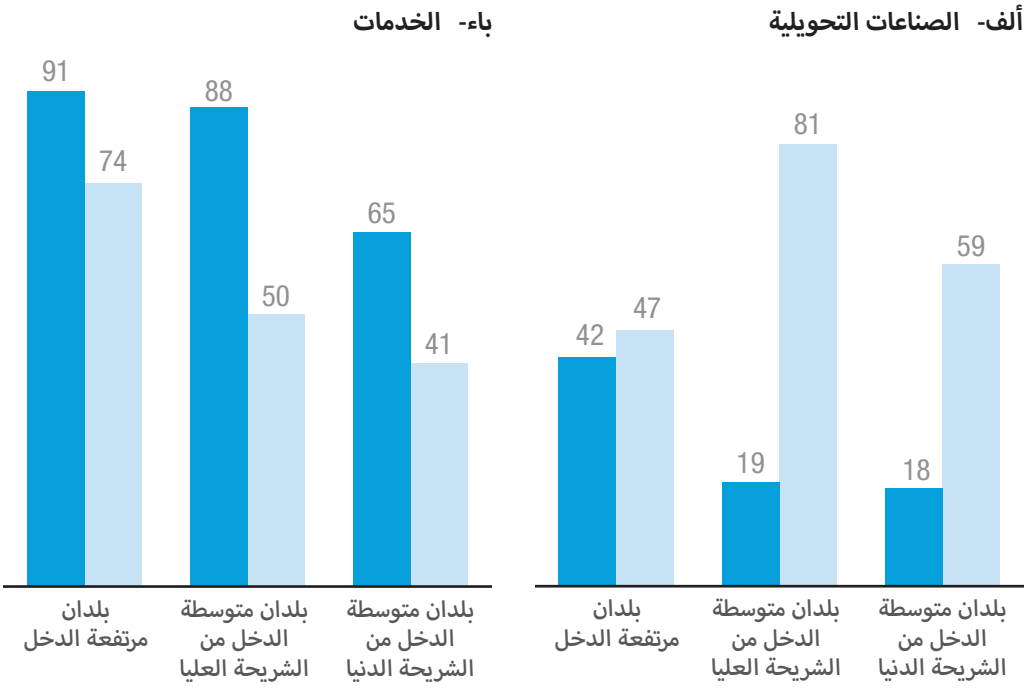

المصدر: Baldwin RE (2024). Is export-led development even possible anymore? Factful Friday blog. 7 June. Available at https://www.linkedin.com/pulse/export-led-development-even-possible-anymore-richard-baldwin-nusge/.

ملاحظات: يورد هذا الشكل النسبة المئوية للبلدان ضمن كل فئة من فئات الدخل التي شهدت نمواً قائماً على الصادرات في الصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترتين المعنيّتين. يُصنَّف البلد في فئة البلدان التي تحقق نمواً قائماً على الصادرات في أحد القطاعيْن إذا نمت القيمة المضافة في صادرات القطاع بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن يسجل بلد ما النوعين كليهما من النمو القائم على الصادرات في وقت واحد. لا يأخذ نمو الصادرات المعتمدة على الخدمات في الاعتبار سوى تجارة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستثني النقل والسياحة. تضم مجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 17 اقتصاداً، ومجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 16 اقتصاداً، ومجموعة البلدان المرتفعة الدخل 43 اقتصاداً.

في عام 2023، مثلت البلدان النامية أقل من 30 في المائة من عائدات صادرات الخدمات العالمية و44 في المائة من صادرات السلع.

ولن يكون إيجاد مسار جديد أمراً سهلاً؛ فمن المرجح أن يؤدي الاقتصاد الناشئ القائم على الخدمات والدور المتزايد للأصول غير الملموسة في الاستثمارات إلى تضخيم أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب. وإجمالاً، تمثل البلدان النامية أقل من 30 في المائة من عائدات صادرات الخدمات العالمية و44 في المائة من الصادرات من السلع. ويمكن أن يزيد التحول تجاه الخدمات في المشاريع الاستثمارية من حدة الحواجز الهيكلية أمام التكامل الاقتصادي لبلدان جنوب الكرة الأرضية (الشكل 13).

الشكل 13

تغير تدفقات الاستثمار لصالح الخدمات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحواجز الهيكلية

هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب القطاع
(نسبة مئوية من إجمالي عدد المشاريع العابرة للحدود في المجالات الجديدة)

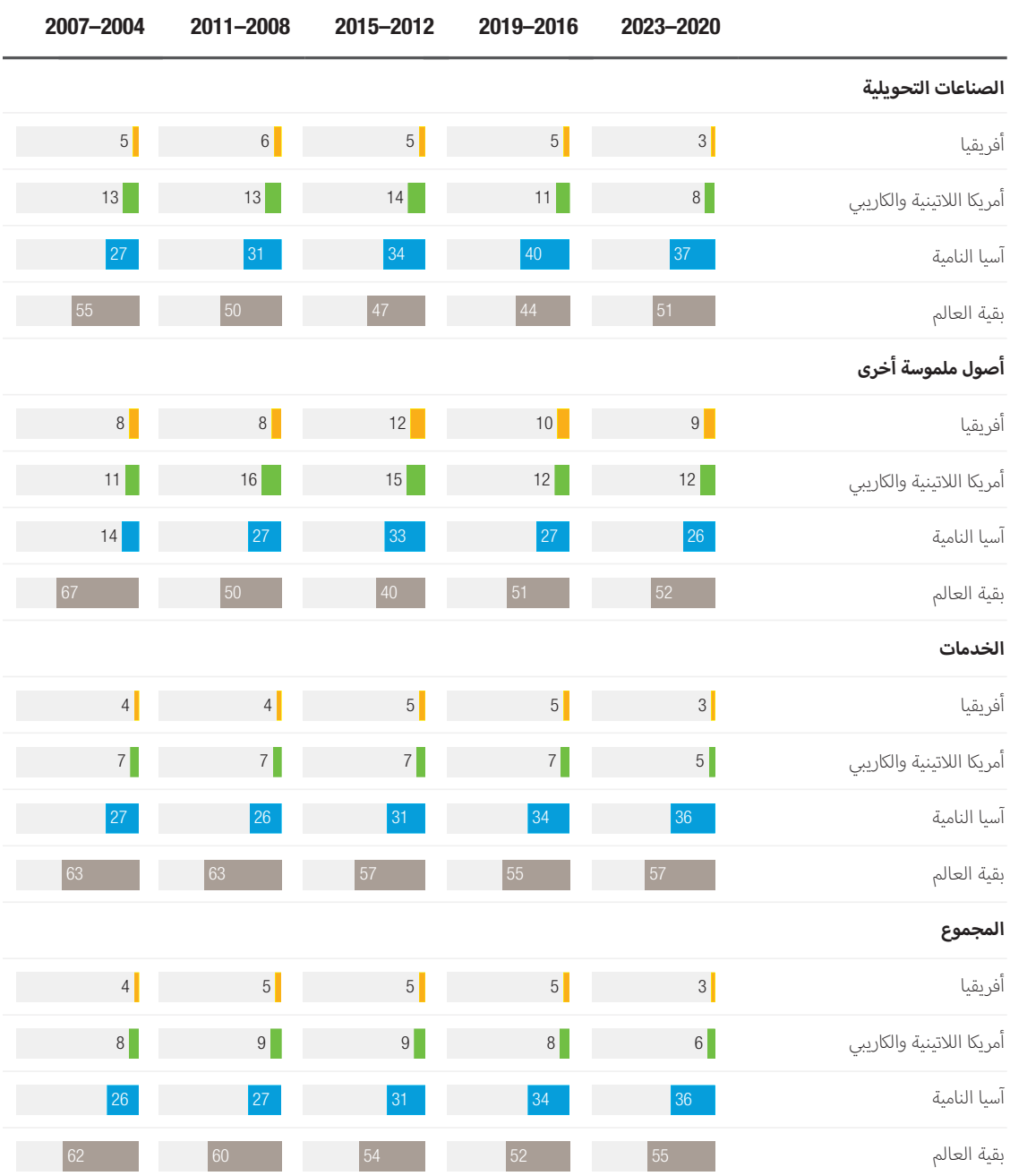

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى معلومات من قاعدة بيانات صحيفة فاينانشال تايمز بشأن أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ملاحظات: يعتمد التحليل القطاعي على متغير "النشاط التجاري". والأهم من ذلك أن هذا يعني أن "الخدمات" تشمل أنشطة الخدمات في الصناعات التحويلية النموذجية (على سبيل المثال مكاتب المبيعات التابعة لمصنعي السيارات). و"الصناعات التحويلية" كما هي مصنفة في قاعدة البيانات. وتشمل "الأنشطة الأخرى خلاف الخدمات" عدداً من الأنشطة التي تُصنف عادةً باعتبارها خدمات ولكنها تعتمد على حجم كبير من الأصول المادية. وتضم الفئات التالية: البناء والكهرباء والصناعات الاستخراجية والبنية التحتية. وتشمل "الخدمات" جميع الأنشطة التجارية المتبقية (المتعلقة بالخدمات). وينقسم نشاط الأعمال "البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت" إلى بنية تحتية للإنترنت، مخصصة لـ "أنشطة أخرى خلاف الخدمات"، والجزء المتبقي من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المخصص لـ "الخدمات".

لا تأخذ إحصاءات التجارة التقليدية في الحسبان الصادرات من الخدمات غير الملموسة عبر سلاسل القيمة العالمية. ويؤدي ذلك إلى التقليل من قيمة صادرات الاقتصادات المتقدمة ويحرّف الموازين التجارية مع البلدان النامية. إن الأصول غير الملموسة، مثل العلامات التجارية والتصاميم والتقنيات المسجلة والإلمام بأساسيات سلسلة الإمداد، تحدد بشكل متزايد نجاح الشركات في سلاسل القيمة العالمية، مما قد يؤدي إلى إنتاج "من دون مصنع" حيث لا تملك الشركات وحدات تصنيع ولكنها تتحكم في التصميم والتسويق. وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، ارتفع الاستثمار في الأصول غير الملموسة، مثل البرامجيات والبيانات، إذ نما بمعدل أسرع ثلاث مرات من معدل نمو الأصول المادية ليصل إلى 6,9 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة في عام 2023. وارتفع الاستثمار في الأصول الملموسة إلى 4,7 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة (الشكل 14).

الشكل 14

تعتمد قدرة الشركات على قيادة سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها بشكل متزايد على الأصول غير الملموسة

إجمالي الاستثمار في الأصول غير الملموسة والملموسة
(100=1995)

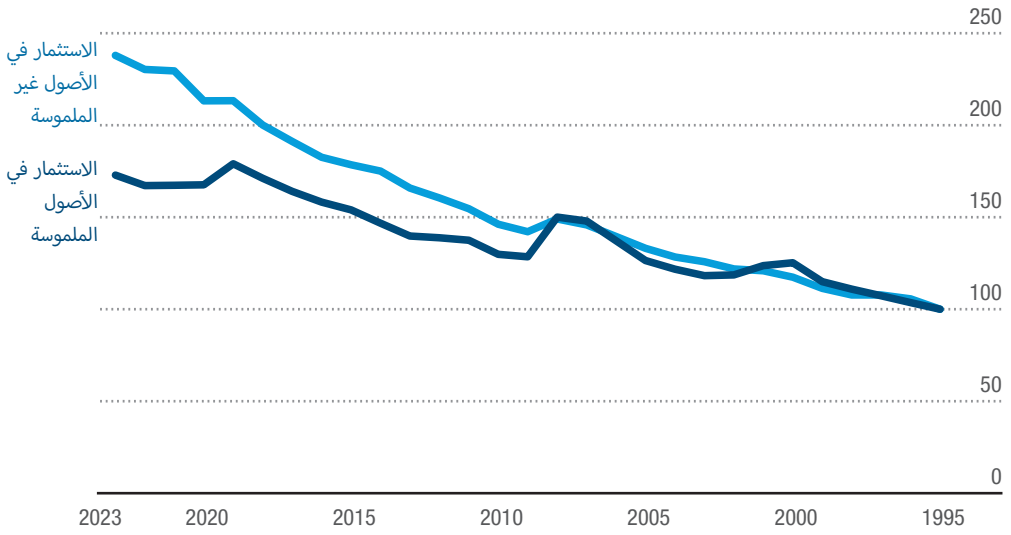

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية وكلية لويس لإدارة الأعمال (2024). بيانات رئيسية من قاعدة بيانات الاستثمارات العالمية في الأصول غير الملموسة - World Intangible Investment Highlights.

يسلط تركّز الأسواق في تجارة الخدمات الإبداعية الضوء على هيمنة شركات الدول المتقدمة.

يسلط تركّز الأسواق في تجارة الخدمات الإبداعية الضوء على هيمنة شركات الدول المتقدمة. ففي عام 2022، بلغت قيمة الخدمات الإبداعية 1,4 تريليون دولار، حيث استأثرت البلدان المتقدمة بنسبة 80 في المائة من الصادرات، على الرغم من أنها تمثل أقل من 60 في المائة من الاقتصاد العالمي. ويظهر هذا التركز أيضاً في الخريطة الجغرافية للشركات المتعددة الجنسيات التي تقدم خدمات دولية. ففي عام 2022، كان 70 في المائة من المقرات الرئيسية لهذه الشركات المتعددة الجنسيات موجودة في المناطق المتقدمة، وقد بلغ إجمالي إيرادات هذه الشركات زهاء 35 تريليون دولار، أي خمسة أضعاف قيمة التجارة في الخدمات (الشكل 15).

الشكل 15

تقع المقرات الرئيسية للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تستأثر بمعظم التجارة في الخدمات في المناطق المتقدمة والصين

حصة مواقع المقار الرئيسية للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تقدم خدمات دولية
(نسبة مئوية)

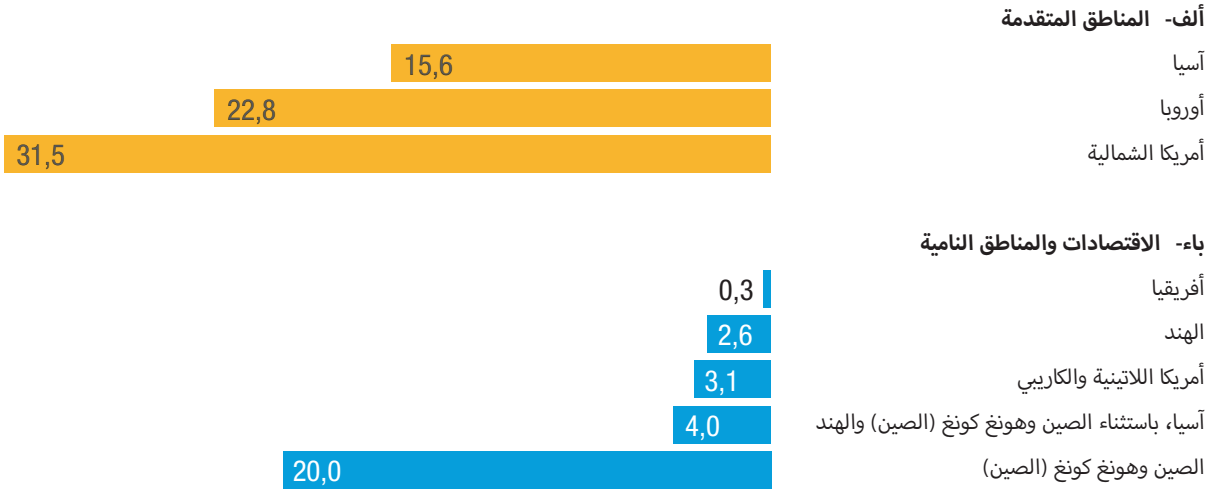

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى مجموعة بورصة لندن للأوراق المالية "إيكون".

ملاحظة: تشير العينة إلى 924 شركة، سواء أكانت متداولة في البورصة أو غير متداولة، والتي تزيد إيرادات كل منها من السلع والخدمات المباعة في عام 2022 عن 10 مليارات من دولارات الولايات المتحدة، وتشمل أنشطتها التجارة الدولية في الخدمات (أي باستثناء الشركات العاملة بشكل أساسي في إنتاج السلع وتصديرها).

التوجهات الرئيسية في مجال السياسة العامة

لا يمكن للتجارة الحالية في الخدمات أن توفر ما يكفي من فرص العمل الجيدة في البلدان النامية. لذلك، وجب توجيه السياسة العامة لتحقيق التحول الأخضر، وتعزيز أنشطة الخدمات القادرة على استيعاب العمالة. وفي هذا الصدد يمكن أن تركز استراتيجية ثلاثية المحاور على الجوانب التالية:

- **تشجيع الشركات الكبرى على خلق فرص عمل تتطلب مستوى أقل من المهارات في الخدمات غير القابلة للتداول.**
- **استفادة المشروعات الصغرى من المعلومات المستقاة من استطلاعات الرأي ومن إمكانية الوصول إلى الاستثمارات التي تحسّن الإنتاجية.**
- **الاستثمار في التقنيات التي تكمل نشاط العمال ذوي المهارات المنخفضة في قطاعات الخدمات بدلاً من التقنيات التي تحل محلهم.**

وبشكل عام، تشير الحقبة الحالية التي تتسم بتراجع تجارة السلع وتسارع الرقمنة إلى أن صناع السياسات في البلدان النامية بحاجة إلى النظر إلى ما هو أبعد من الصادرات المعتمدة على الصناعات التحويلية لتهيئة الظروف المواتية لنمو الإنتاجية في النظام الاقتصادي.

▼

يحتاج صناع السياسات في البلدان النامية إلى النظر إلى ما هو أبعد من الصادرات المعتمدة على الصناعات التحويلية لتهيئة الظروف المواتية لنمو الإنتاجية في النظام الاقتصادي.

©UNCTAD

4

الأَمْوَلة في سياق دورة جديدة للسلع الأساسية

اعتباراً من تموز/يوليه 2024، كانت أسعار السلع الأساسية أعلى من مستويات عام 2019 بأكثر من 20 في المائة، على الرغم من التراجع النسبي مقارنةً بالأسعار المرتفعة جداً التي سُجلت بعد الحرب الأوكرانية. فقد ارتفعت أسعار السلع خلاف الوقود في أوائل عام 2024، بينما سجلت أسعار الوقود انخفاضاً طفيفاً بسبب تراجع الطلب العالمي. وانخفضت أسعار المعادن الرئيسية اللازمة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة - الليثيوم والكوبالت والنيكل - في عام 2023 بنسبة 78 في المائة و34 في المائة و42 في المائة، على التوالي، وذلك بسبب زيادة الإنتاج والفائض في العرض (الشكل 16).

الشكل 16

أسعار المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة تتأثر تأثراً شديداً بالتوترات الجيوسياسية والاختناقات في جانب الإمداد

أسعار معادن مختارة من المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة
(بآلاف الدولارات للطن المتري)

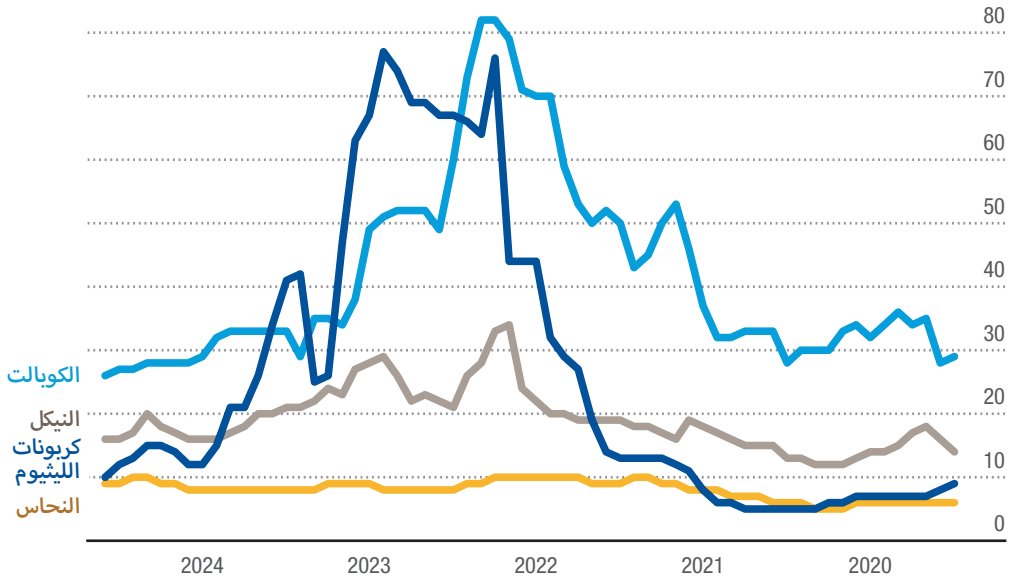

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى البيانات الاقتصادية للاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة بورصة لندن للأوراق المالية "إيكون" وبيانات أسعار السلع الأساسية (الورقة الوردية) للبنك الدولي (The Pink Sheet).

وتؤثر الصين، التي تهيمن على الطلب العالمي على هذه المعادن، تأثيراً كبيراً على تقلبات الأسعار. وفي عام 2023 وقّعت البلدان 22 اتفاقية تجارية لتأمين إمدادات المعادن رداً على تقلبات الأسعار والمنافسة الجيواستراتيجية، وفرضت البلدان المنتجة قيوداً على الصادرات، مما ساهم على الأرجح في تضييق أسواق المعادن.

الآثار المترتبة في البلدان النامية

ارتفعت ميزانيات استكشاف المعادن على نطاق العالم بنسبة 16 في المائة في عام 2022، بعد ارتفاع شديد بنسبة 34 في المائة في عام 2021. واستأثرت أمريكا اللاتينية بنسبة 25 في المائة من أنشطة الاستكشاف، تليها أفريقيا بنسبة 17 في المائة. وزاد الاستثمار في المعادن الحرجة بنسبة 30 في المائة في عام 2022 في أعقاب زيادة بنسبة 20 في المائة في عام 2021. وعلى الرغم من هذا النمو الملحوظ، من غير الواضح ما إذا كانت هذه الاستثمارات ستلبي الطلب المتزايد على المعادن الحرجة.

تسعى البلدان المستوردة إلى تأمين الوصول إلى المعادن اللازمة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة، وذلك - في حالات كثيرة - من خلال تكثيف عمليات التعدين على الصعيد المحلي.

ورداً على البحث المتزايد عن المعادن اللازمة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة، تركز مختلف بلدان العالم بشكل أساسي على توسيع أنشطة استخراج المعادن (الشكل 17)، الذي يُتوقع أن تحقق فوائد لبعض الاقتصادات النامية. وقد بدأت البلدان المستوردة التي تسعى إلى تأمين الوصول إلى المعادن من أجل تلبية احتياجات الكهربة في تكثيف عمليات التعدين على الصعيد المحلي.

الشكل 17

الطلب على المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة آخذ في الارتفاع، ومن المرجح أن ينمو بشكل كبير بحلول عام 2050

الزيادة نسبةً إلى الطلب في عام 2023 حسب سيناريو السياسات المقررة وسيناريو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050

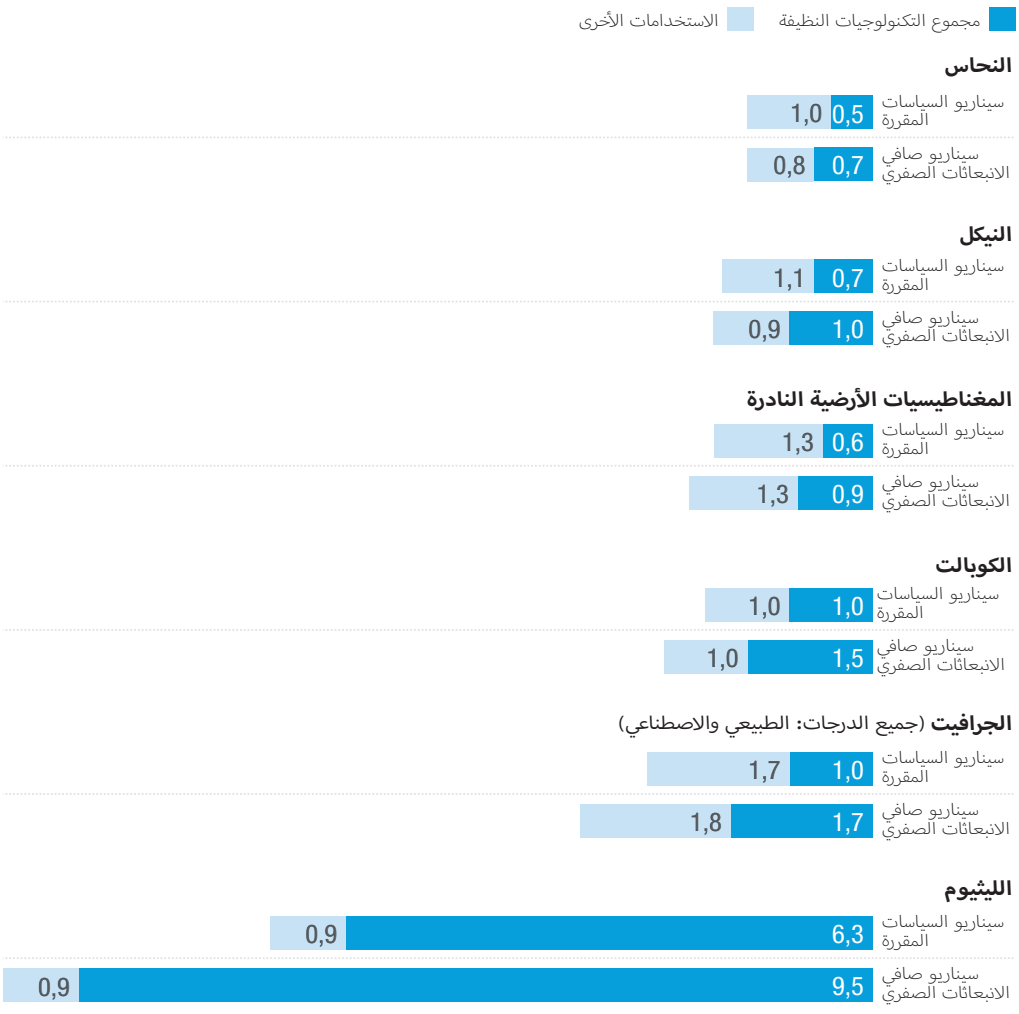

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى الوكالة الدولية للطاقة، الوكالة الدولية للطاقة (2024). توقعات المعادن الحرجة العالمية. باريس.

▼ من المهم عدم المبالغة في تقدير أهمية الطلب على المعادن اللازمة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة من حيث قدرته على دفع عجلة التنمية في أكثر من عدد قليل من البلدان.

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في أهمية الطلب على المعادن من حيث قدرته على دفع عجلة التنمية في أكثر من عدد قليل من البلدان. فبعض المواد اللازمة لمصادر الطاقة المتجددة، مثل الليثيوم، تتوزع على مناطق جغرافية عديدة، على الرغم من أن تجهيز هذه المواد يتركز حالياً إلى حد ما في مناطق بعينها. والبعض الآخر، مثل الكوبالت والفلزات الأرضية النادرة، ليست كذلك.

ثم إن الاقتصادات المتقدمة، مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، تعمل بالفعل على تحفيز الإنتاج المحلي باتباع سياسات صناعية جديدة. وقد أعلنت السلطات النرويجية في حزيران/يونيه 2024 عن طبقة من الفلزات الأرضية النادرة تقدَّر بـ 8,8 ملايين طن. وتعزز المخاوف الأمنية الجهود المبذولة لإيجاد مواد تتوفر محلياً بسهولة من أجل إنتاج البطاريات، مثل الحديد، بدلاً من الاعتماد على معادن مثل الكوبالت الذي تتوقف إمداداته على مصادر تتركز في مناطق محدودة.

مصادر الطاقة الجديدة

▼ تعزز المخاوف الأمنية الجهود المبذولة لإيجاد مواد تتوفر محلياً بسهولة من أجل إنتاج البطاريات

تعمل سياسات إزالة الكربون جنباً إلى جنب مع قوى السوق على تسريع عملية الكهربة والنقل النظيف. وتتبع بلدان العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، سياسات تقوم على دعم صناعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يجعل أسعار الكهرباء فيها تنافسية مع الفحم وأحياناً الغاز الطبيعي. ويعني هذا التحول انخفاضاً في استخدام الفحم، وهو ما يؤثر على البلدان التي تعتمد على صادرات الفحم.

وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي كهربة أساطيل المركبات إلى تقليل الطلب على الوقود الأحفوري بشكل كبير، وخاصة البترول. وتتسم صادرات النفط بأهمية بالغة بالنسبة إلى العديد من الاقتصادات النامية، التي مثلت 81 في المائة من صادرات النفط الخام العالمية في الفترة من 2010 إلى 2022. وفي حين أن الطلب على المنتجات البتروكيماوية ووقود الطائرات قد يظل مستقراً، لا يمثل هذان القطاعان سوى 20 في المائة من الطلب العالمي على النفط.

وعلى النقيض من ذلك، إن الطلب على النفط في النقل البري، الذي يشكل نصف الاستهلاك العالمي، آخذ في الانخفاض. ففي عام 2022، كان إنتاج النفط العالمي دون مستوى الذروة الذي بلغه في عام 2018، حيث قامت شركات النفط الكبرى بتوزيع الأرباح على المساهمين بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد، مما قلل من الإنفاق على المجالات الجديدة. وتشير التوقعات إلى تباطؤ في نفقات الاستثمار في قطاع النفط والغاز اعتباراً من عام 2024 فصاعداً مقارنةً بالفترة 2021-2023.

وفي العديد من البلدان النامية، تتسم صادرات الطاقة، ولا سيما الوقود الأحفوري، بأهمية كبرى حيث تمثل زهاء ثلث صادرات أكثر 101 من الدول التي تعتمد على السلع الأساسية. وفي 35 بلداً، تتجاوز صادرات الطاقة 30 في المائة من إجمالي الصادرات، وتمثل أكثر من النصف في 25 بلداً آخر. ومن المرجح أن تتأثر هذه الاقتصادات تأثراً كبيراً بالصدمة السلبية التي أصابت قيم الصادرات والتي يُتوقّع أن تتواصل (الشكل 18).

أما بالنسبة إلى بعض الدول المصدرة للطاقة، مثل قطر والكويت والمملكة العربية السعودية، فقد حصّلت إيرادات كبيرة من صادرات الوقود الأحفوري في الماضي. ويمكنها أن تنجح في تنويع اقتصاداتها، كما فعلت دول الخليج الصغيرة.

الشكل 18

تتأثر بعض البلدان تأثراً شديداً بتراجع صادرات الطاقة

البلدان النامية التي تزيد صادراتها من الطاقة عن 30 في المائة من صادرات السلع، 2022

البلد	صادرات الطاقة (بمليارات الدولارات)	مجموع الصادرات السلعية (بمليارات الدولارات)	حصة صادرات الطاقة من إجمالي صادرات السلع (نسبة مئوية)
العراق	124,8	129,3	96,5
الجزائر	57,8	60,9	94,9
أنغولا	48,1	51,3	93,7
ليبيا	35,5	38,0	93,6
نيجيريا	57,9	63,6	91,1
أذربيجان	34,4	38,1	90,3
تركمانستان	11,8	13,2	88,9
غينيا الاستوائية	6,6	7,5	88,5
جنوب السودان	0,7	0,9	84,5
قطر	109,2	131,0	83,4
بروني دار السلام	11,4	14,2	80,3
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	3,6	4,7	77,2
المملكة العربية السعودية	319,9	426,5	75,0
غيانا	8,3	11,3	73,3
تشاد	2,4	3,5	69,4
غابون	5,8	9,2	63,3
الكونغو	6,6	10,7	61,7
كازاخستان	51,8	84,4	61,4
كولومبيا	35,1	58,6	60,0
ترينيداد وتوباغو	7,6	13,3	57,4
عُمان	37,3	66,5	56,1
منغوليا	7,0	12,5	55,5
الكاميرون	3,2	5,9	54,8
الكويت	51,7	101,3	51,0
إيران (جمهورية - الإسلامية)	36,7	72,1	50,9
تيمور - ليشتي	0,2	0,5	49,7
الإمارات العربية المتحدة	262,1	532,8	49,2
اليمن	0,4	0,9	48,2
موزامبيق	3,8	8,3	46,1
بابوا غينيا الجديدة	5,6	14,5	38,5
إكوادور	11,7	32,7	35,9
غانا	6,7	18,7	35,9
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2,7	7,6	34,8
إندونيسيا	100,4	292,0	34,4
مصر	15,6	48,1	32,4

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

ملاحظات: جزر الباهاما وجامايكا وسانت لوسيا غير مشمولة في القائمة لأن صادراتها تتكون بالأساس من عمليات إعادة التصدير. وتمثل الكهرباء معظم صادرات الطاقة من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

التمويل باعتباره بعداً جديداً من أبعاد لعنة الموارد الطبيعية

▼ للاستفادة من فرص التنمية الجديدة، يجب وضع سياسات تحقق التوازن بين المكاسب في المدى القصير من السلع الأساسية والدور المتنامي لقطاعي الخدمات والتمويل.

لا تزال اقتصادات أفريقيا وأمريكا اللاتينية تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية، وهي مشكلة تتفاقم بسبب أعباء الديون والفقر وبطء الإصلاحات الهيكلية. وفي حين لا تزال فرص التنمية الجديدة قائمة، فإنها تستدعي أن تضع بلدان جنوب الكرة الأرضية سياسات قادرة على تحقيق التوازن بين المكاسب في المدى القصير من السلع الأساسية والدور المتنامي لقطاعي الخدمات والتمويل.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأمَوَلة تؤثر إلى حد بعيد على استراتيجيات التكامل في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، حيث تؤثر الدورات المالية تأثيراً مباشراً على أسعار السلع الأساسية (الشكل 19).

الشكل 19

هل دورة السلع هي دورة مالية؟ تُبيّن الأدلة وجود علاقة وثيقة بينهما، وبخاصة في الأسواق الناشئة

مؤشر الدورة المالية ومؤشر أسعار السلع الأساسية (100=2010)

ألف- الاقتصادات المتقدمة

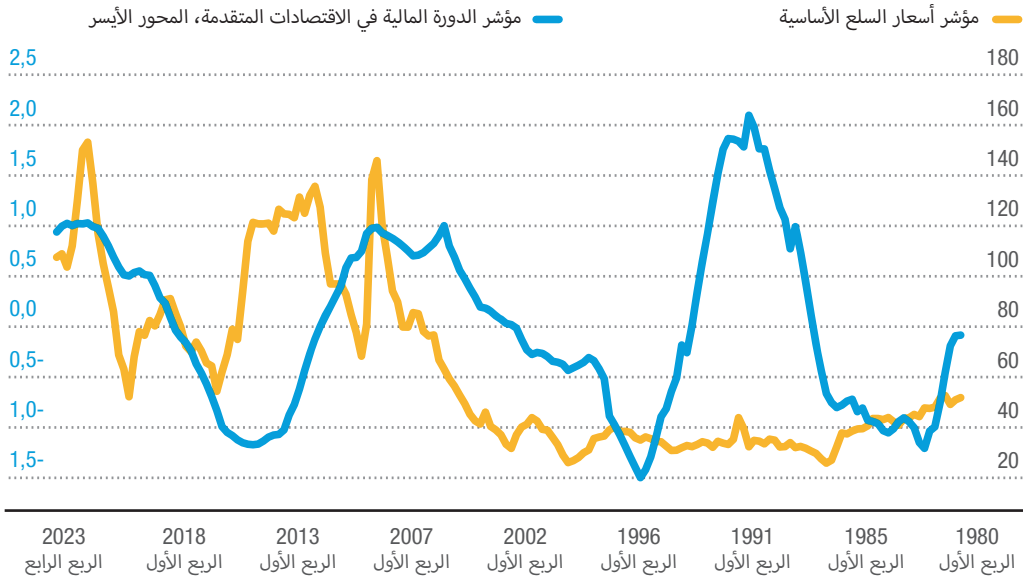

باء- اقتصادات الأسواق الناشئة

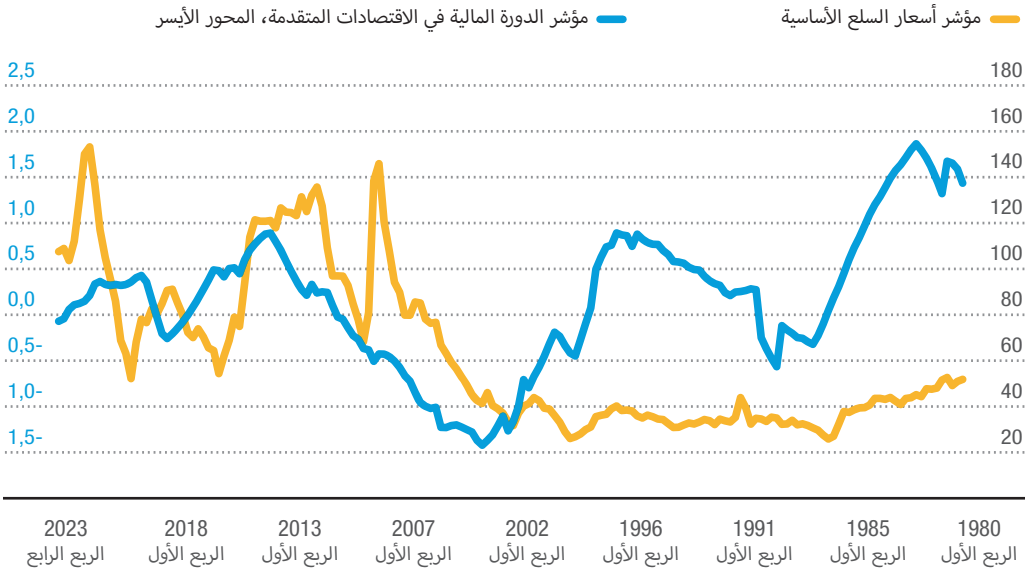

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى فيتش؛ والبيانات الوطنية؛ ومصرف التسويات الدولية؛ وبيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية.

ملاحظات: تقاس الدورات المالية باستخدام مرشحات قائمة على النطاق الترددي (مرشح نطاقي) تعكس دورات الائتمان الحقيقي في المدى المتوسط، ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المساكن الحقيقية (بوريو، 2014). وتُسوَّى الدورات المالية باعتماد المتوسطات والانحرافات المعيارية الخاصة بكل بلد قبل أخذ المتوسطات البسيطة لمجموعات البلدان. تشمل اقتصادات الأسواق الناشئة: إسرائيل، وإندونيسيا، والبرازيل، وتايلاند، وتركيا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وماليزيا، والمكسيك، والهند، وهنغاريا، وهونغ كونغ (الصين). وتشمل الاقتصادات المتقدمة: إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة، ومملكة هولندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان، واليونان.

تجنب لعنة التمويل

تتزايد التحديات المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية بسبب التحول في مجال الطاقة، الذي يحدث في ظل تطور عملية الأَمْوَلة. ويمكن أن يتسبب قطاع مالي متضخم وغير منظم بتفاقم الاعتماد على السلع الأساسية، وأن يحد من التنويع الاقتصادي، ويضخِّم أوجه عدم المساواة في الدخل. وفي أوقات الأزمات، يزيد تشابك أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية من حدة مواطن الضعف الاقتصادي. ويستدعي السياق الحالي الأخذ بنُهج تحافظ على القدرة على إيجاد فرص العمل وتعزز قدرة الاقتصاد على الصمود في البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية لتحقيق النمو. وتشمل هذه النُّهج ما يلي:

- **سياسات جديدة تركز على التنويع في المدى البعيد، وإعادة توزيع الدخل، بالإضافة إلى وضع إطار شامل للتنظيم المالي.**
- **تحقيق التوازن بين نمو القطاعات الاستخراجية والأَمْوَلة، وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، والحد من المراجحة، وتعزيز الرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة قدرة الاقتصاد على الصمود وتحقيق العدالة في جميع أنحاء بلدان جنوب الكرة الأرضية.**

السياسات التي تركز على التنويع في المدى البعيد وإعادة توزيع الدخل والتنظيم المالي ضرورية لنجاح استراتيجيات التنمية.

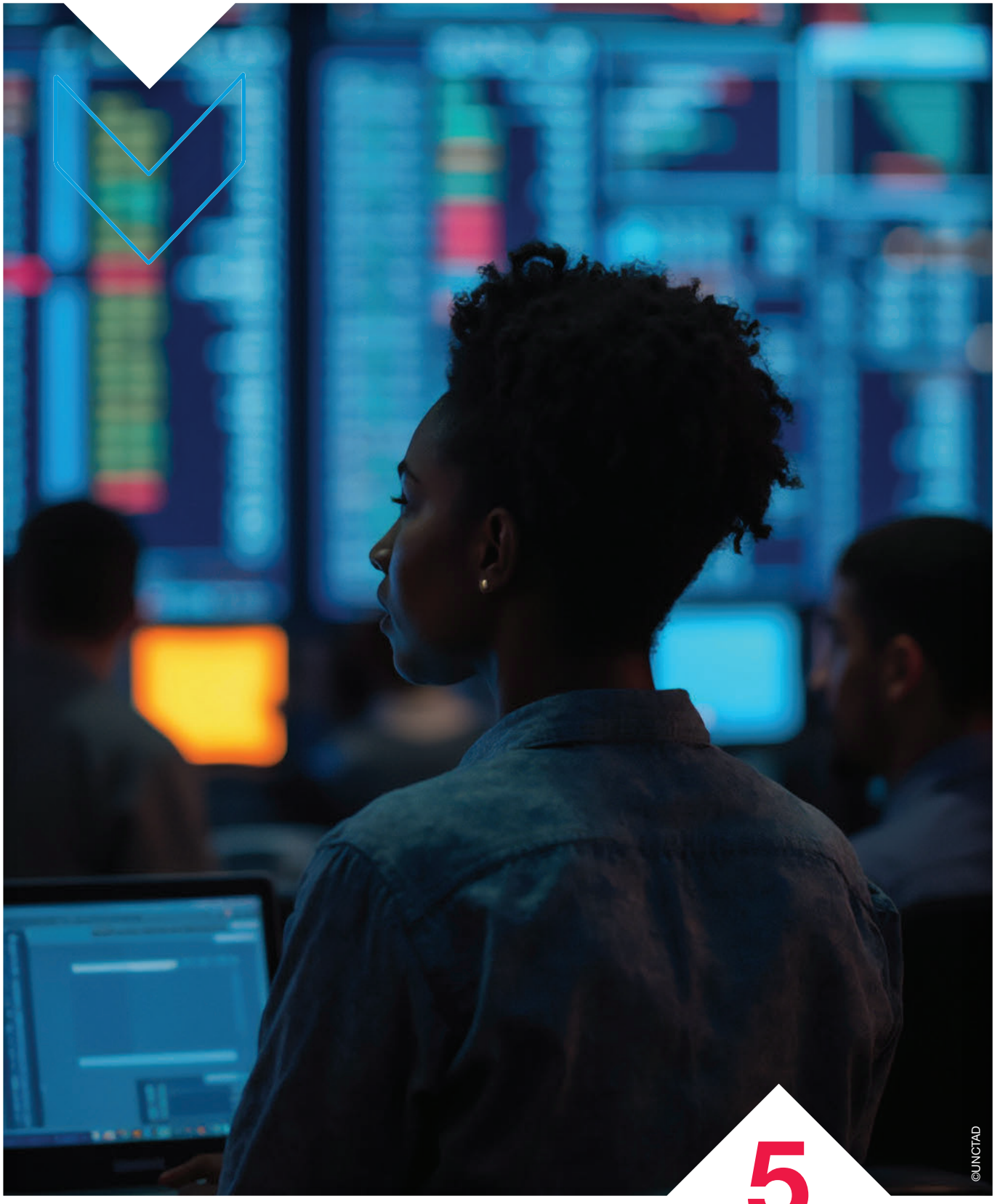

5

بلدان جنوب الكرة الأرضية وسعيها للحصول على تمويل إنمائي طويل الأجل

أصبح إصلاح النظام المالي الدولي أكثر إلحاحاً مع خطر تحول أزمة الديون تدريجياً إلى أزمة تنمية.

تواجه البلدان النامية قرارات صعبة تتعلق بالمفاضلة بين السياسات العامة بسبب الأزمات المعقدة والمتداخلة المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية نتيجة تصاعد النزعة الحمائية والتحولات الجغرافية الاقتصادية. ولا يزال جمع رأس المال يمثل تحدياً رهيباً؛ فمن بين جميع البلدان النامية، هناك 22 بلداً فقط لديها تصنيفات من الدرجة الاستثمارية. ويؤدي ارتفاع التكاليف وتقلب التمويل الخاص الخارجي ومحدودية فرص الوصول إلى التمويل العام الميسور التكلفة إلى تفاقم الفجوات الكبيرة أصلاً في تمويل التنمية.

ومع التحول في السياسات المالية والتجارية للبلدان المتقدمة التي أصبحت توجه سياساتها إلى الداخل لدعم إعادة التصنيع في المدى البعيد والتحول الأخضر، تركز الأسواق المالية العالمية على تعظيم عوائد القطاع الخاص وتقييمات الأصول. وفي ظل هذه الخلفية، ظل الهيكل المالي العالمي دون تغيير منذ إنشائه قبل 80 عاماً. وقد تعاظمت الحاجة الملحة إلى إصلاح هذا النظام مع تزايد ضغوط خدمة الدين التي قد تتحول تدريجياً إلى أزمة تنمية في بلدان جنوب الكرة الأرضية. فالعناصر الحالية لشبكة الأمان المالي العالمية غير كافية لتلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للعديد من البلدان النامية (الشكل 20).

الشكل 20

أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التمويل الذي توفره شبكة الأمان المالي العالمية في أوقات الأزمات

الحصول على تسهيلات الإقراض، حسب فئة دخل البلد
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

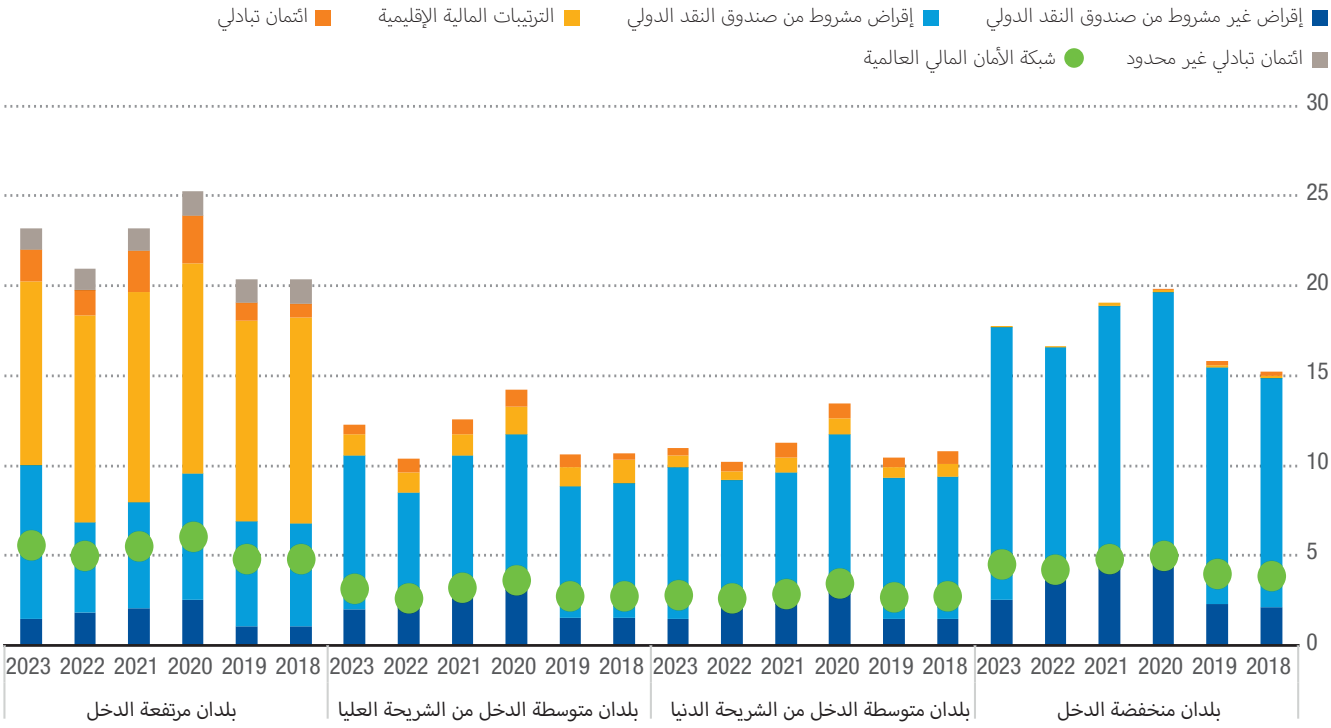

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى بيانات من أداة تتبع شبكة الأمان المالي العالمية، ومولينش وآخرون (2024).
ملاحظات: صندوق النقد الدولي. تشير النقاط الخضراء إلى متوسطات جميع المكونات الفردية. انظر أيضاً Global Financial Safety Net Tracker Database Methodology Guidebook, available at https://www.bu.edu/gdp/2024/07/02/global-financial-safety-net-tracker-database-methodology-guidebook/.

وتبقى الترتيبات التي توفر السيولة بطريقة مرنة وفي الوقت المناسب، وتدابير تخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون السيادية، وتوسيع نطاق الإقراض الإنمائي على رأس الأولويات المتعددة الأطراف لتمويل التنمية. وقد كانت هذه المقترحات في صميم خطة الإصلاح التي وضعها الأونكتاد من أجل هيكل مالي دولي يراعي احتياجات التنمية (انظر الجدول 1).

الجدول 1
مقترحات لإصلاح الهيكل المالي الدولي

مقترحات الأونكتاد	الإجراءات ذات الصلة التي أوصت بها الأمم المتحدة في الموجز السياساتي لخطتنا المشتركة رقم 6
الإطار المؤسسي	**الإجراء 1:** تغيير حوكمة المؤسسات المالية الدولية
	الإجراء 2: إنشاء هيئة عليا تمثيلية لتعزيز تماسك النظام الدولي بشكل منهجي
السيولة	**الإجراء 10:** تعزيز ترتيبات توفير السيولة وتوسيع شبكة الأمان المالي
1965: تعميم مخصصات حقوق السحب الخاصة على الجميع، مع رابط للمعونة	
1971: إنشاء مجموعة الـ 24	**الإجراء 11:** التصدي لتقلبات سوق رأس المال
الاستثمار	**الإجراء 5:** زيادة الإقراض الإنمائي زيادة كبيرة وتحسين شروط الإقراض
1964: إنشاء صندوق متعدد الأطراف لتسوية الفوائد (اقتراح هورويتز)	**الإجراء 6:** تغيير نماذج أعمال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية العامة الأخرى للتركيز على أثر أهداف التنمية المستدامة؛ والاستفادة بفعالية أكبر من التمويل الخاص لتحقيق أثر أهداف التنمية المستدامة
1965: تعميم مخصصات حقوق السحب الخاصة على الجميع، مع رابط للمعونة	**الإجراء 7:** زيادة التمويل المناخي زيادة كبيرة، مع ضمان فوائد إضافية
1970: تحديد هدف للمساعدة الإنمائية الرسمية في 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي	**الإجراء 8:** استخدام نظام المصارف الإنمائية بفعالية أكبر لزيادة الإقراض وتعظيم أثر أهداف التنمية المستدامة
1971: تعريف أقل البلدان نمواً	**الإجراء 9:** الحرص على أن تواصل أشد البلدان فقراً الاستفادة من نظام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف
2014: دعم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بقيادة بلدان الجنوب	
الديون	**الإجراء 3:** الحد من مخاطر الديون وتعزيز أسواق الديون السيادية دعماً لأهداف التنمية المستدامة
1980: مجلس التجارة والتنمية يقر بالحاجة إلى إنشاء آلية لتسوية عادلة للديون السيادية	
1983: إنشاء نظام إدارة الديون والتحليل المالي	
2012: المبادئ المتعلقة بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول	**الإجراء 4:** تعزيز آليات حل أزمات الديون من خلال عملية من خطوتين: آلية لتسوية الديون لدعم الإطار المشترك، وفي المدى المتوسط، هيئة تُعنى بالديون السيادية
2014-2015: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء اللجنة المخصصة المعنية بإعادة هيكلة الديون السيادية، تعريف المبادئ الأساسية.	
الترابط بين التمويل والشركات	**الإجراء 12:** تعزيز ترتيبات التنظيم والإشراف المنطبقة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لتحسين إدارة المخاطر وكبح جماح الرفع المالي المفرط
1967: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية.	**الإجراء 13:** تعزيز استدامة الأعمال التجارية والحد من الغسيل الأخضر
1975-1993: إنشاء مركز الشركات عبر الوطنية	**الإجراء 14:** تعزيز معايير النزاهة المالية على الصعيد العالمي
	الإجراء 15: تعزيز المعايير الضريبية العالمية لمعالجة قضايا الرقمنة والعولمة من خلال عملية شاملة، بطرق تلبي احتياجات البلدان النامية والجهات المعنية الأخرى وقدراتها
	الإجراء 16: تحسين الركيزة الثانية من مقترح الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح للحد من الحوافز الضريبية التي تشكل هدراً للموارد، مع تحسين الحوافز الضريبية في بلدان المصدر
	الإجراء 17: إنشاء أطر عالمية للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات الضريبية تفيد جميع البلدان

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى بيانات الأمم المتحدة (2023)، التي تحتوي على قوائم أكثر تفصيلاً للإجراءات الفرعية.

ملاحظات: يشير اللون الأصفر إلى إجراءات و/أو إجراءات فرعية ترمي إلى التصدي للتحديات الشاملة التي تطرحها الاستدامة المناخية والبيئية.

يتطلب تمويل التنمية في المدى البعيد قاعدةً من الآليات الفعالة لتعبئة الإيرادات.

وبالإضافة إلى أعمال الإصلاح العاجلة، يتطلب تمويل التنمية في المدى الطويل قاعدةً من الآليات الفعالة والمنسقة لتعبئة الإيرادات المحلية. هذه القاعدة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز قدرات الدول والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، مما يمكّن الحكومات من القيام بالاستثمارات المطلوبة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية أيضاً في توسيع نطاق الفرص المتاحة للبلدان النامية لكي تحصّل إيرادات ضريبية من أنشطة عبر الحدود. وفي الوقت الراهن، تفتقر الاقتصادات النامية عادةً إلى الموارد اللازمة للتصدي بفعالية لتآكل الوعاء الضريبي وأنشطة تحويل الأرباح التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات. فقد حُوِّل ما يقرب من 40 في المائة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات إلى الملاذات الضريبية بين عامي 2015 و2019، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من الضريبة على أرباح الشركات على نطاق العالم بنسبة 10 في المائة. وتتكبد البلدان الأكثر تضرراً من تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، خسائر أكبر من حيث مجموع الإيرادات الضريبية مقارنةً بالدول الأكثر ثراءً.

وتتأثر الإيرادات المحلية أيضاً بالمراجحة التي تمارسها الشركات والتدفقات المالية غير المشروعة. فقد وجد الأونكتاد أن نحو ربع الشركات الفرعية التابعة لأكبر 100 مؤسسة من المؤسسات المتعددة الجنسيات غير المالية في بلدان جنوب الكرة الأرضية لا تمارس أي نشاط اقتصادي واضح مرتبط بالمؤسسة المتعددة الجنسيات التي تتبع لها. وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتلاعب بقيم الفواتير التجارية إلى تقويض جهود تعبئة الإيرادات وتمثل مشكلة مطروحة بشكل خاص في الصناعات الاستخراجية. فقد كشفت دراسات في بوركينا فاسو وجنوب أفريقيا عن تدفقات كبيرة غير مشروعة في الذهب والنفط والآلات الكهربائية، على سبيل المثال. وفي بعض الحالات، قد تمثل التدفقات غير المشروعة ما يصل إلى نصف المعاملات التجارية المسجلة رسمياً، وهو ما يمثل ضربة قاسية للإيرادات الضريبية لهذه البلدان.

يمكن أن تساعد اتفاقية ضريبية دولية جديدة في سد الثغرات في التمويل العالمي وتعزز جهود تعبئة الإيرادات المحلية.

وفي 2023-2024، أنشأت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اللجنة المخصصة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي. وينبغي أن تتيح هذه المبادرة فرصة للبلدان النامية لكي تقود عملية تهدف إلى وضع اتفاقية يمكن أن تعالج الثغرات في الهيكل المالي الدولي وتعزز آليات تعبئة الإيرادات المحلية.

وتهدف الاتفاقية المقترحة إلى إنشاء إطار عالمي متعدد الأطراف للتعاون الضريبي الدولي، من شأنه أن يعالج عدداً من القضايا مثل تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وتجنب الضريبة، والتدفقات المالية غير المشروعة. ولما كان النظام الضريبي الحالي يعتمد اعتماداً كبيراً على الاتفاقيات الثنائية والتعاون المحدود المتعدد الأطراف، يمكن أن يُنشأ في إطار الاتفاقية منبر جامع للحوكمة الضريبية على نطاق العالم.

التوجهات الرئيسية في مجال السياسة العامة

سوف يتوقف نجاح اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي على عدة عوامل:

- **التعاون الفعال في مجال السياسات بين البلدان النامية؛ والحوار بين الشمال والجنوب.**
- **مبادئ الشمولية والشفافية، التي تحظى بالأولوية في الأمم المتحدة على عكس مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. زد على ذلك أن الأمم المتحدة أقدر على الاستجابة لاحتياجات بلدان جنوب الكرة الأرضية.**
- **إصلاح للنظام الضريبي الدولي يحدد ملامح التعاون الضريبي الدولي وإصلاحات الهيكل المالي العالمي في المستقبل.**
- **التصدي للمراجحة، وأوجه عدم المساواة، ومخاطر النظم الضريبية التفاضلية التي يمكن أن تؤثر على التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار وتحد من تعبئة الإيرادات المحلية.**

مرحلة فاصلة تُنبئ بمستقبل واعد للجميع

تطرح المرحلة الحالية في التجارة العالمية وفي مجالات التمويل والتكنولوجيا والجغرافيا السياسية معضلات تنموية كبيرة لاقتصادات بلدان جنوب الكرة الأرضية. إذ تمر العولمة بمرحلة فاصلة في ظل أزمة المناخ وانخفاض النمو العالمي، مما يحد من الفرص الاقتصادية المتاحة للبلدان النامية. ورغم أن السياسات التجارية والصناعية الجديدة بصدد إعادة تشكيل التجارة الدولية، فإن الهيكل المالي العالمي ظل دون تغيير تقريباً منذ إنشائه قبل 80 عاماً. وتقلِّص الفجوات بين النظامين الحيز المتاح في المجال المالي وتفاقم أعباء الدين في جميع أنحاء العالم النامي.

ونلاحظ أيضاً ظهور فرص جديدة من خلال تكنولوجيات التحول الأخضر، ونمو التجارة بين بلدان الجنوب وزيادة التكامل فيما بينها. غير أن تحقيق الوعود التي تنطوي عليها هذه الفرص بالكامل يتطلب اتباع نُهج جديدة إزاء التحول الهيكلي الاقتصادي والسياسات الصناعية والحوكمة المالية. فعلى الصعيد الوطني، تحتاج الدول إلى قدرات مؤسسية فعالة. أما على المستوى المتعدد الأطراف، فيجب أن يوجَّه الحوار بين الشمال والجنوب وتنسيق السياسات باتجاه تحقيق اقتصاد عالمي شامل ومستقر قوامه المصالح الجماعية. وفي حين أذن عام 2024 ببدايات مهمة على الساحة المتعددة الأطراف، يجب توسيع نطاق الجهود المبذولة في القريب العاجل من أجل مستقبل مستدام للجميع.

تواجه بلدان جنوب الكرة الأرضية تحديات تنموية تتطلب سياسات تجارية وصناعية وحوكمة مالية جديدة لتحقيق الاستدامة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد - هو الهيئة الرائدة للأمم المتحدة التي تركز على التجارة والتنمية.

يعمل الأونكتاد على ضمان استفادة البلدان النامية بشكل أكثر عدالة من الاقتصاد المعولَم عن طريق توفير بحوث وتحليلات عن قضايا التجارة والتنمية، وتقديم المساعدة التقنية، وتيسير بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي.

ويضم الأونكتاد في عضويته 195 بلداً، وهي من بين أكبر العضويات في منظومة الأمم المتحدة.

تقرير التجارة والتنمية، 2024

©2024 UNCTAD. Image created using AI.

Printed at United Nations, Geneva – 2418977 **(A)** – May 2025 – 149 – **UNCTAD/TDR/2024 (Overview)**